وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

المرجع: .....

قسم : العلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

تكنولوجيا الإعلام والإتصال ودورها في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: علوم السياسية **التخصص: إدارة محلية**

إعداد الطالبة :
- **مدروس أمال**

إشراف الأستاذ:
- **عباسي عبد القادر**

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	بوغازي عبد القادر	رئيسا
الأستاذ	عباسي عبد القادر	مشرفا مقررا
الأستاذ	فراحي محمد	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

نوقشت يوم:**2023/06/12**

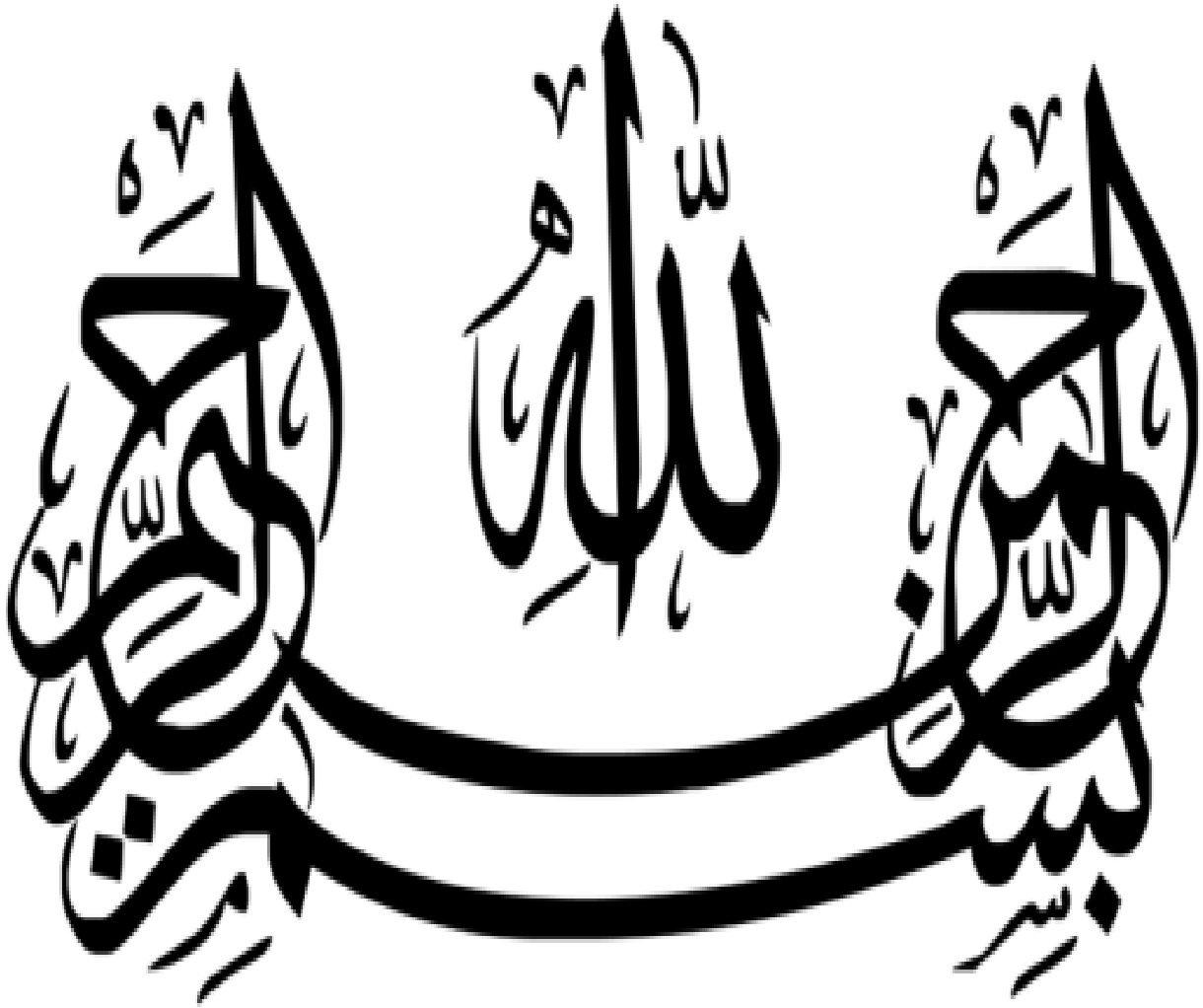
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي ثمرة نجاحي إلى أعز ما يملك الإنسان في هذه الدنيا إلى ما أوصى بها الله سبحانه وتعالى: "وقضى ربك ألاّ تعبدوا إلاّ ايّاه وبالوالدين إحسانا" صدق الله العظيم

إلى الشمعة التي تحترق من أجل أن تضئ أيامي إلى من ذاقت مرارة الحياة وحلوها إلى قرة عيني وسبب نجاحي وتوفيقي في دراستي إلى

"أمي الغالية"

أطال الله في عمرها

إلى الذي أحسن تربيتي وتعليمي وكان مصدر عوني ونور قلبي وجلاء حزني ورمز عطائي ووجهني نحو الصلاح والفلاح إلى

" أبي الغالي "

أطال الله في عمره

إلى إخواتي و أخواتي وجميع أفراد عائلتي الصغيرة

إلى أستاذي المشرف

عباسي عبد القادر

وجميع الأساتذة الأجلاء الذين أضاءوا طريقي بالعلم إلى كل أصدقاء الدراسة والعمل ومن كانوا يرفقني أثناء إنجاز هذا البحث إلى كل هؤلاء وغيرهم ممن تجاوزهم قلمي ولن يتجاوزهم قلبي.

الحمد لله على توفيقه وإحسانه ، والحمد لله على فضله وإنعامه ،و الحمد لله على وجوده و إكرامه، الحمد لله

حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده

أشكر الله عزوجل الذي أمدني بعونه ووهبني من فضله ومكنني من إنجاز هذا العمل ولا يسعى إلا أن أتقدم بشكري الجزيل إلى كل من ساهم في تكويني أخص بالذكر أستاذي الفاضل "عباسي عبد القادر"

التي تكرم بإشرافه على هذه المذكرة ولم يبخل عليا بنصائحه الموجه لخدمتي

فكان لي نعمة الموجه والمرشد

كما لا يفوتني أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة الذين يشرفونني بالمناقشة.

كما أشكر كل من قدم لي يد العون والمساعدة ماديا أو معنويا من قريب أو بعيد إلى كل هؤلاء أتوجه بعظيم الإمتنان وجزيل الشكر المشفع بأصدق الدعوات.

مقدمة

تحظى التقنيات الحديثة التي توفرها تكنولوجيا الإعلام والاتصال بأهمية كبيرة في ضمان فعالية الدور الذي تؤديه الحكومات، وإتاحة الخدمات للمواطنين، والتطور الإقتصادي، والرفاه الاجتماعي، لا سيما على المستوى المحلي، حيث أن السلطات المحلية بحاجة لأن تكون قادرة على الإستجابة بكفاءة وفعالية لحاجيات مواطنيها، لما لتكنولوجيا الإعلام والاتصال من كفاءة عالية في تسيير إيصال الخدمات العامة على نحو يتسم بالملائمة والمسؤولية، من خلال تمكين المواطنين من الحصول على الخدمات المعاملاتية المتاحة على شبكة الأنترنت والمعلومات العامة، وتوفير قنوات اتصال وتواصل ما بين المواطنين والسلطات المعنية مما يعزز حرية التعبير عن الرأي، والمساءلة والشفافية، ولذلك تعد تكنولوجيا الإعلام والاتصال عاملاً أساسياً بالغة الأهمية لتحقيق التنمية المحلية .

تعتبر تكنولوجيا الإعلام والإتصال المحرك الأساسي للتغيير في المجتمعات في العصر الحاضر حيث أن تطور تكنولوجيا الإعلام والإتصال وتعزيز استخدامها تغير حجر الزاوية للبيئة الإقتصادية ، لقد أصبح العالم على نحو متزايد يشبه نظاماً بيئياً للبيانات والاتصالات، فأصبحت المعلومات المتاحة أكبر بكثير من قدرة المجتمعات على استعابها، وخاصةً إذا ما تعلق الأمر بالمجتمعات النامية فإنها ما زالت بعيدة عن عالم معالجة المعلومات وتحويلها إلى عمليات ذات قيمة مضافة، وهو ما يستدعي الغوص في أعماق

تكنولوجيا معالجة المعلومات، وبوصفها استراتيجية لتنمية المجتمع، ومصدر لأدوات جديدة للحكامة المحلية والتطور الاقتصادي .

إن تشابك المصالح الاقتصادية وحدة المنافسة والتطلع للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تظهر الحاجة إلى مدن ومحليات تمتلك المقومات الأساسية لاستقطاب رؤوس الأموال الداخلية والخارجية، وأهم تلك المقومات تمكين السكان المحليين من المشاركة في اتخاذ القرارات الخاصة بهم لأن يكونوا أكثر قدرة على تحمل تبعاتها، ومن ثم العمل على تفعيل وتنشيط وتحريك الموارد نحو التنمية المحلية بوعي ومشاركة اجتماعية محلية.

إن المهمة الرئيسية للحكومات بجميع مستوياتها المركزية والمحلية سنّ وتنفيذ التشريعات والتنظيمات وتقديم الخدمات التي تلبي الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لمواطنيها، إلا أن ماهية وطبيعة وطريقة تقديم هذه الخدمات يحددها النظام السياسي للدولة، لذا فإن نجاح أي نظام سياسي مرهون بقدرته على تلبية هذه الاحتياجات كماً ونوعاً، إذ أن النظام السياسي يحدد كيفية عملية صنع القرار العام، واعتماداً على ذلك يصاغ القرار العام كسياسات عامة يفترض أن تعكس اهتمامات وقيم الأفراد والجماعات والمؤسسات في المجتمع على اختلاف توجهاتهم وقوة تأثيرهم، ويكون ذلك في حدود امكانيات الدولة المادية والبشرية، لأن هناك تباين في احتياجات المواطنين ولا يمكن لأي سياسة عامة أن تحقق الكمال والرضا التام لدى الجميع .

ويعتبر الإعتماد الكبير في الدول النامية على التنظيم البيروقراطي فقط في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية دون اشراك المجتمع في حلها، هو سبب تعثر التنمية، بحكم أن هذه التنظيمات لا تخضع لأي رقابة سياسية، وذلك من خلال الدور الهزيل للمؤسسة التشريعية التي تعنى بسن التشريعات والرقابة على عمل الحكومة، وفي هذه الحالة تؤطر المشكلات الاجتماعية في حدود إدارية وفنية بحتة لا تعطي للمواطنين مساحة لإبداء الرأي، وبذلك يكون التوجه نحو الكفاية الاقتصادية والفاعلية في تحقيق أهداف البيروقراطية مقدم على الاستجابة لمتطلبات المجتمع.

إن التوظيف الجيد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال في عمل التنمية المحلية، قد يخفف من شدة المركزية السياسية والإدارية، ويعطي فرصة للمشاركة في صنع وتنفيذ السياسات العامة المحلية للمواطنين المعنيين بها، ويحد من تغول التنظيم البيروقراطي، ويعطي للمواطنين المحليين مساحة لإبداء الرأي فيما يخص السياسات العامة على المستوى المحلي، مما يساهم في تضييق الفجوة بين صانع القرار والسكان المحليين المتأثرين بالقرار، ويعزز المشاركة المجتمعية.

دوافع اختيار الموضوع :

أ- **دوافع موضوعية :**

1 - معرفة مدى توظيف تكتولوجيا الإعلام والإتصال في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر

2- الوقوف على أهمّ المحاور التي تحققها التنمية المحلية من خلال توظيف تكنولوجيا الإعلام و الإتصال .

3- معرفة العلاقة الجوهرية بين توظيف تكنولوجيا الإعلام والإتصال وتحقيق التنمية .

ب- **دوافع ذاتية :**

يمكن حصرها في النقاط التالية :

1-عدم الإستغلال الأمثل لوسائل تكنولوجيا الإعلام و الإتصال .

2-معرفة أهم معيقات التنمية المحلية بالجزائر من خلال قنوات و وسائل تكنولوجيا الإعلام و الإتصال .

3-معرفة أو الوقوف على أهمّ النصوص التنظيمية لتفعيل التنمية المحلية عن طرييق تكنولوجيا الإعلام و الإتصال .

أهمية الدراسة :

أ- **من الناحية العلمية :**

محاولة إيجاد آليات علمية ومناسبة تساعد المؤسسات والقطاعات على الرفع من كفاءة التنمية المحلية.

- تحفيز الباحثين بالاهتمام أكثر بموضوع توظيف تقنيات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في شتى مفاصل المؤسسات والإدارات، خاصة على المستوى المحلي

ب- من الناحية العملية :

إن أهمية الدراسة الحالية تنبع من مساهمتها العملية، حيث يتوقع أن إلمام أصحاب القرار إن على المستوى المركزي أو المحلي بأهمية توظيف تقنيات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الرفع من كفاءة التنمية المحلية، يمكن أن يؤدي بهؤلاء الى تبني فكرة مشروع الحكومة الالكترونية والعمل على تجسيده الى واقع معاش، مما يساهم في تفعيل أداء المؤسسات والإدارات العمومية من جهة والتكفل التام بمتطلبات السكان المحليين واحتياجاتهم من جهة ثانية .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى التعرف على مساهمة توظيف تقنيات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الرفع من كفاءة التنمية المحلية من خلال مساهمتها في تيسير تقديم الخدمات العمومية للمواطنين على المستوى المحلي، وذلك بالإدارة الالكترونية.

الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكنني طرح الإشكالية التالية :

ما هو دور توظيف تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر؟

- التساؤلات الفرعية:

ما المقصود بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال ؟

- ما المقصود بالتنمية المحلية؟

- ما علاقة تكنولوجيا الاعلام و الاتصال بالتنمية المحلية في الجزائر ؟

الفرضيات:

الفرضية الأولى: تلعب تكنولوجيا الإعلام و الاتصال دورا أساسيا في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر.

الفرضية الثانية : تتأثر التنمية المحلية في الجزائر بتوضيف وسائل تكنولوجيا الإعلام والإتصال .

الفرضية الثالثة : توجد علاقة وطيدة بين وسائل تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و تفعيل التنمية المحلية في الجزائر.

مناهج و إقترابات الدراسة

المنهج التحليلي :

يعنى المنهج التحليلي بتمحيص الوقائع وإخضاعها لتفسيرات سببية ومقارنات، وإختبار صحة الفروض، والقيام بالتجارب معتمداً على القياس الكمي أكثر من النوعي للوصول للحقائق العلمية، في إطار ما يجب أن يكون، ومن ثم يمثل التحليل إطار منهجي يفسر ويمحص ويحلل ما وصف بالفعل، في إطار تحليل وتفسير البيانات أو المعلومات المجمعة ودلالاتها، وإبراز علاقاتها السببية والمقارنات ومدى الترابط وفق تحليل المتغيرات المستقلة والتابعة .

المنهج الوصفي

يعنى المنهج الوصفي لدراسة وإيضاح خصائص الظاهرة أو حالة معينة كما هي كائنة في الواقع، وتفسيرها وتحديد علاقاتها في إطار ظواهرها والمتغيرات المحيطة بها، ويتطلب هذا المنهج جمع بيانات حول الظاهرة محل البحث وفق الملاحظة والمشاهدة، وإجراء مسوحات ميدانية، والتي تعتمد بدرجة كبيرة على اختيار عينات مناسبة بمختلف أنواعها، سواء كانت عينات بسيطة أو عشوائية، عمدية أو منتظمة، مع اختبار وتحليل هذه العينات وفق برمجة حاسوبية

الإقتراب التنظيمي:

هو مدخل تحليلي الذي أتى به العالم الأمريكي دافيد أيستون لفهم عمل الأنظمة السياسية هذا الإقتراب يسمح للباحث من تحليل الظاهرة محل الدراسة باعتبارها نظام تتم بداخله مجموعة من التفاعلات من ناحية وبينه وبين بيئته من جهة أخرى حيث أن المؤسسات والإدارات هي عبارة عن نظام مفتوح تتم بداخله مجموعة من التفاعلات ،تؤثر بها على المجتمع الذي تعمل فيه.

صعوبات الدراسة:

من بين أهم صعوبات إيجاد صعوبة في جميع المراجع المتعلقة بموضوع دور تكنولوجيا الإعلام والإتصال في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر و كذا إيجاد صعوبة في تناول

الموضوع وتحليله بطريقة علمية ومنهجية بإعتبار هذا لموضوع يأخذ حيز واسع من تحليل والوقت.

تقسيمات الدراسة :

ولأجل الإجابة عن هذه الإشكالية والتساؤلات المتفرعة عنها قمنا بتقسيم بحثنا إلى فصلين تطرقنا في الأول إلى الفصل الأول بعنوان الاطار النظري لتكنولوجيا الاعلام والاتصال والتنمية المحلية حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال ، وفي المبحث الثاني إلى مفهوم التنمية المحلية أما الفصل الثاني سنتطرق فيه تكنولوجيا الإعلام والاتصال كإلية تطوير التنمية المحلية في المبحث الأول سنتطرق دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الأداء المتميز للمؤسسة ، وفي المبحث الثاني سنتطرق إلى فعالية تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تحقيق التنمية المحلية وفي الأخير أنهينا هذا البحث بخاتمة تتضمن مجموعة من النتائج .

الفصل الأول

الإطار النظري و المفاهيمي لتكنولوجيا الإعلام والإتصال والتنمية المحلية

تمهيد :

يمر عالمنا اليوم بصورة جديدة تعرف بصورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال تلك الثورة التي لا تعرف بالحدود السياسية ولا بالمواقع الجغرافية حيث حولت العالم إلى قرية إلكترونية تتصل وتتواصل عبر نظم الإتصال الإعلام مرافقة تغيرات في مختلف المجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والتنمية المحلية .

كل هذا وضع المؤسسات المحلية اليوم أمام تحدي جديد، ألا وهو إمتلاك تكنولوجيا الإعلام والإتصال والتحكم فيها.

وفي هذا الصدد سنتناول خلال هذا الفصل الإطار النظري لتكنولوجيا الإعلام والإتصال والتنمية المحلية وفي المبحث الأول مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال تكنولوجيا الإتصال الحديثة وذلك بعرض تعريفها، تطورها، خصائصها، وظائفها، أنواعها، أشكالها، وتأثيرها على المؤسسات، وأخيرا عيوب تكنولوجيا وأما المبحث الثاني مفهوم التنمية المحلية:

المبحث الأول: مفهوم تكنولوجيا الإعلام والإتصال

أصبح استخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال ضرورة أساسية من ضروريات الحياة اليومية للإنسان، لما تقدمه من خدمات في مختلف المجالات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية. وزاد استعمالها اليوم، لمساهمتها في تحسين فاعلية الأفراد وتمييز القدرة التنافسية في حياة المؤسسات، وسرعة التكيف مع التطورات والتغيرات الطارئة للأنظمة السياسية ودفع عجلة التنمية الإقتصادية.

و لقد ظهر مفهومه الأصلي في الولايات المتحدة الأمريكية باسم "تكنولوجيات الإعلام" الناتجة عن دمج الحواسب بالخطوط الهاتفية وفي اليابان بإسم الكمبيوتر و الإتصال وفي بعض دول أوروبا (إسبانيا،فرنسا....) بإسم الإتصال عن بعد و المعلوماتية بتأثر من علوم الإعلام شاع في أوروبا المصطلح الحالي[1].

وشهد العالم، خلال العقود الأخيرة، تغيراً متسارعاً في طرق إستعمال تكنولوجيا الإعلام والإتصال، فتغيرت المفاهيم وتطورت الأدوات، وأصبح الفرد يعيش في عالم إفتراضي تحكمه برامج وتطبيقات إتصال جديدة ترتكز أساسا على إرتباط أجهزة الحواسيب المحمولة والهواتف الذكية واللوحات الرقمية بالشبكة العنكبوتية، ما أحدث تحولات عميقة في المجتمع كانت دعامة أساسية لنمو إقتصاديات الدول.

[1] فيصل دليو، **التكنولوجيا الجديد للإعلام والاتصال**، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2010 ،ص26.

المطلب الأول : تعريف تكنولوجيا الإعلام والإتصال

لقد حضت تكنولوجيا الإعلام والاتصال باهتمام المتخصصين والمفكرين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإعلامية...الخ، مما أثار جدلية تعدد التعريفات حول هذا المصطلح، سبقتها قضية تعدد تسميات المصطلح نفسه فالبعض يطلق عليه تقنية المعلومات والاتصال، والأخر يطلق عليه تكنولوجيا المعلومات والاتصال، غير أن هذا الأخير الأكثر شيوعا واستخداما في أدبيات الإنتاج الفكري المتخصص، كما أن التعريب يكون أحيانا أفضل من ترجمة عربية غير متفق عليها في العالم العربي، ولأن مصطلح تكنولوجيا المعلومات والاتصال كان نتيجة ترابط وتداخل بين مفردات. فلا بد من إلقاء الضوء على كل منها لرسم حد الفاصل بينها ثم تحديد مفهوم المصطلح المركب.

1- تعريف التكنولوجيا :

إذا كانت المعلومات جوهر مهم وحيويا فإن التكنولوجيا هي الوسيلة التي تستخدم في عملية خزنها ومعالجتها واسترجاعها أو تناقلها، وهي تعريف لكلمة "تكنولوجي" والتي اشتقت من الكلمة اليونانية التي تتكون من مقطعين هما تكنو تعني التشغيل الصناعي والثاني لوقس أي العلم او المنهج لذا تكون بكلمة واحدة هي علم التشغيل الصناعي[1] ويترجم البعض كلمة تكنولوجيا إلى العربية) تقنية) بينما يراها البعض أنها ثقافة، ويقول "ستلر :(1990) "إن كلمة تكنولوجيا مأخوذة من الأصل اللاتيني" تاكستار" وتعني ينشئ أو ينسج، وتشير إلى تطبيق المعرفة العلمية، وقد انتقلت من أصلها اللاتيني إلى اللغة الفرنسية في صورة معدلة هي

[1] غسان قاسم اللامي , إدارة التكنولوجيا (مفاهيم ومداخيل التقنيات والتطبيقات العلمية) , الطبعة الأولى , دار المناهج ,عمان ,2006 ,22

"تيكنيك "، ثم انتقلت من أصلها اللاتيني إلى اللغة الانجليزية وأصبحت"تكنولوجيا "والتي ترجمت إلى اللغة العربية: "تكنولوجيا".

ويمكن تعريفها من جهة التحليل الاقتصادي انها مجموعة المعارف والمهارات الجديدة التي يمكن تحويلها الى طرف انتاج او استعمالها في انتاج السلع والخدمات او استخدامها في توليد هياكل تنظيمية إنتاجية .[1]

واستخدمت آنذاك بمعنى الفنون التطبيقية، وشيئا فشيئا أمست الفنون التطبيقية نفسها هي غرض التكنولوجيا أو موضوعها حتى طل القرن العشرين وشاع هذا المصطلح شيوعا كبيرا وأصبحت له العديد من المدلولات، فالتكنولوجيا هي مختلف أنواع الوسائل التي تستخدم لإنتاج المستلزمات الضرورية لراحة الإنسان، فهي التطبيق المنظم والأسلوب المنهجي للمعرفة العلمية والعملية.

يمكن تعريف على انها تطبيق الإجراءات المستمدة من البحث العلمي والخبرات العلمية لحل المشكلات الواقعية ولاتعني التكنولوجيا هنا الأدوات والمكائن فقط بل انها الأسس النظرية والعلمية التي ترمي الى تحسين الأداء البشري في حركة التي تتناولها.[2]

كما تعني كذلك: "استخدام الإنسان لكل مهاراته وإمكاناته للتواصل مع الاخرين.

كما تعرف بأنها: " لا تتضمن بالضرورة استخدام أجهزة كما يدعي البعض، ولا تشكل الأجهزة إلا جزء من التكنولوجيا والتي تعني في جوهرها تطبيق المعرفة العلمية، ويتفق "فن" مع "ستلر"

[1] _نوفيل حديد, تكنولوجيا وتاهيل المؤسسة لاندماج في الاقتصاد العالمي , أطروحة دكتوراه ,الدولة ,(غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ,جامعة الجزائر ,2007-2006,ص,51,52

[2] _عبد البارى ,إبراهيم درة ,تكنولوجيا الأداء البشري في المنظمات ,الأسس النظرية ودلالتها في البيئة العربية ,منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ,2003,ص,23.

في أن التكنولوجيا تشير إلى الأجهزة والعمليات والنظم والإدارة وآليات التحكم البشرية وغير البشرية، فضلا على أنها الطريقة التي تبحث في المشكلات وتسعى إلى حلول ثم تدرس إمكانية تطبيق تلك الحلول"،- كما أنها: "هي التطبيق المنظم للمفاهيم السلوكية والفيزيقية لحل المشكلات ".

ومن هنا فإن التكنولوجيا هي علم التقنية أو علم الأداء التطبيقي، أي العلم الذي يهتم بتطبيق نتائج البحوث والنظريات التي توصلت إليها العلوم الأخرى في شتى المجالات وهذا بهدف خدمة الحياة العلمية وتطويرها وزيارة فاعليتها، وبالتالي فهي متواجدة في الطب والزراعة وتكنولوجيا المعلومات وغيرها، كما أنها طريقة نظامية تسير على المعارف المنظمة وتستخدم جميع الإمكانيات المتاحة مادية كانت أو غير مادية بأسلوب فعال لإنجاز العمل المرغوب فيه على درجة عالية من الإتقان أو الكفاية[1]، ومنه للتكنولوجيا ثلاث معان تفهم من خلال كل من النص أو السياق التي وردت فيه هي:

1- التكنولوجيا كعمليات وتعني التطبيق النظامي للمعرفة العلمية.

2- والتكنولوجيا كنواتج: وتعني الأدوات والأجهزة والمواد الناتجة عن تطبيق المعرفة العلمية.

3- التكنولوجيا (كعمليات ونواتج معا)، وتستعمل بهذا المعنى عندما يشير النص إلى العمليات ونواتجها معا.

وهناك من يضيف بعد آخر بإعتبارها نتاج إجتماعي، فلا توجد بمعزل عن محيطها.

[1]. _محمود علم الدين ,تكنولوجيا المعلومات والصناعة والاتصال الجماهيري ,دار العربي للنشر والتوزيع بدون دار النشر ,ص,141

وهناك من يوجز تعريفها في كونها :" الوسيلة التي بواسطتها يمكن للإنسان أن يوسع نطاق سلطته على ما يحيط به".[1]

خصائص تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

القد الميزات تكنولوجيا الإعلام والاتصال عن غموها من التكنولوجيات الأخرى بمجموعة من الخصائص أهمها : [2]

1- **الذكاء الاصطناعي:** أهم ما يميز تكنولوجيا المعلومات هو تطوير المعرفة وتقوية فرض تكوين المستخدمين من أحل الشمولية والتحكم في عملية الإنتاج.

2-**تكوين شبكات الاتصال:** تتوجد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجيا المعلومات من أجل تشكيل شبكات الاتصال، وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعين، وكذا مستحي ويسمح بتبادل المعلومات مع باقي النشاطات الأخرى.

3- **التفاعلية:** أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت فالمشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح خلق نوع من التفاعل بين الأنشطة.

4- **التلازمية** : وتعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب للمستخدم، فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت

[1] محمود علم الدين , المرجع السابق ,ص,142

[2] مراد رايس ، تأثير تكنولوجية المعلومات على الموارد البشرية في المؤسة ، الجزائر ، مذكرة الماجستير في علوم التسيير /، جامعة الجزائر ، قسم علوم التسيير ، فرع إدارة الأعمال ، 2006، ص 29 .

5-**اللامركزية:** وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصال، فالأنترنيت مثلا تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال، فلا يمكن لأي جهة أن تعطلها على مستوى العالم.

6-**قابلية التوصيل:** وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع، أي بعض النظر عن الشركة أو البلد الذي تم فيه الصنع .

7-**قابلية التحرك والحركية:** أي أنه يمكن المستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء نقلاته، أي من أي مكان عن طريق وسائل اتصال كثيرة مثل الحاسب الآلي النقال الهاتف النقال.

8-**قابلية التحويل** : وهي إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر، كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة أو مقروءة مع إمكانية التحكم في نظام الاتصال.

9-**اللاجماهرية:** وهذا يعني إمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك، كما أنها تسمح بالجمع بين الأنواع المختلفة للاتصالات سواء من شخص واحد إلى شخص واحد، أو من جهة واحدة إلى مجموعات، أو من مجموعة إلى مجموعة.

10- **الشيوع والانتشار** :وهو قابلية هذه الشبكة للتوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العالم بحيث تكتب فوقها من هذا الانتشار المنهجي لنمطها القرن. [1]

[1], مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية , مجلد 9, العدد 2, الوادي,ص91. _ نبار ربيحة ,تكنولوجيا المعلومات والاتصالات _الخصائص

2- الإعلام والإتصال:

الإعلام والإتصال كلمتان قد تتقاطعان، بحيث يستعمل البعض أحدهما بدل الآخر. ولكن عموما، يمكن القول أنه إذا كان الإعلام يعني أساسا المعطيات والأخبار والمعلومات، فالإتصال يستلزم الحوار ووجود علاقات. وإذا كان الإعلام يعبر عادة عن شيء ثابت (محتوى، حالة، وضعية)، فالإتصال عبارة في الغالب عن عملية (علاقة). إنه يفعل الإعلام ويجعله أمرا عمليا. ومن ثم فقد يوجد إعلام دون علاقة اتصالية، ولكن لا يمكن أن يكون هناك اتصال دون إعلام، فالإتصال أشمل.

3- تكنولوجيات الإعلام والاتصال:

تعرف منظمة الأمم المتحدة تكنولوجيات الإعلام والاتصال على أنها: " القطاعات الحرفية والخدمية التي تعمل على استقبال، نقل تخزين معالجة، ونشر المعلومات بوسائل إلكترونية خدمة للتنمية".

ويعرفها الاتحاد الأوروبي على أنها : قائمة النشاطات الشاملة لثلاثة قطاعات: المعلوماتية، بما فيها صناعة الحواسيب والبرمجيات، الاتصالات عن بعد الشاملة للشبكات (الأنترنت بالأساس)، والالكترونيك". وهناك من يعتبرها: " أية أداة أو جهاز أو وسيلة أو تقنية يمكن استخدامها في معالجة البيانات والمعلومات من حيث الإنتاج والاستقبال والتخزين، والتوزيع والبث".

كما يشار إليها على أنها مجموع التقنيات والوسائل التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى، الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري،أو الشخصي، أو التنظيمي...)، والذي يتم من خلال جمع البيانات والمعلومات المسموعة، أو المكتوبة، أو المصورة، أو المرسومة، أو المسموعة المرئية، أو المطبوعة، أو الرقمية)، ثم تخزين هذه البيانات والمعلومات، ثم إسترجاعها في الوقت المناسب، ثم عملية نشر هذه المواد الإتصالية، أو الرسائل، أو المضامين مسموعة، أو مسموعة مرئية، أو مطبوعة،أو رقمية، ونقلها من مكان إلى آخر، وتبادلها ، وقد تكون تلك التقنيات يدوية، أو آلية، أو كهربائية، حسب مرحلة التطور التاريخي لوسائل الإتصال والمجالات التي يشملها هذا التطور.

المطلب الثاني : تعريف الإعلام و الاتصال

يعتبر الاتصال أحد سمات الحياة الإنسانية، فمن خلال الاتصال عرف الإنسان لغة التخاطب بينه وبين أخيه الإنسان، وأمكنه من التواصل مع بعض الكائنات الأخرى، ويذهب البعض إلى أن الاتصال عملية يمارسها الكائن الحي في كل أحواله للتواصل مع العالم المحيط.[1].

1- **الإعلام** : قبل المضي في تفسيرنا لهذا التعريف يجدر التوضيح بأن الصحافة والإعلام شيء واحد، ففي رأي الكثيرين أن كلمة صحافة ليست مقصورة على المواد المطبوعة فقط، ولكنها تنسحب على وسائل الإعلام المعروفة، ولذا قالوا أن الصحافة ثلاثة أنواع: مطبوعة،

[1]- https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=38799

مسموعة، ومرئية، فالمطبوعة : هي الصحف، المجلات، النشرات، والدوريات ونحو ذلك، والمسموعة: هي الإذاعة، والمرئية هي التلفزيون، ونزيد على ذلك وجود الانترنيت أيضاً، فقد استطاعت في فترة وجيزة أن تضم إليها الأنواع الثلاثة للصحافة، فتستطيع أن تتصفحها قراءة، أو تستمع لها بشكل سمعي، أو تشاهدها بشكل مرئي، وهي وليدة ذلك التقدم التكنولوجي الهائل الذي شهدته نهايات القرن العشرين وحتى اليوم.

يُعرف الإعلام بأنه: عملية تزويد الناس بالأخبار والحقائق والمعلومات الصادقة عن طريق وسائل خاصة، أو هو إطلاع الرأي العام في الداخل والخارج على ما يدور من أحداث ووقائع وبث الثقافة والوعي بين صفوفه[1].

الإعلام لغة: يعرّف المعجم الوسيط الصِّحافي – بكسر الصاد – بأنها مهنة مَن يجمع الأخبار، والآراء، وينشرها في صحيفة أو مجلة، والصحيفة مجموعة من الصفحات تصر يومياً أو في مواعيد منتظمة، وتتضمن أخبار السياسة، الاجتماع، الاقتصاد، الثقافة وما يتصل بها.

وورد في القاموس المحيط: علمه كسمعه علما وعرفه وعلم هو نفسه ورجل عالم وعليم جمعها علماء ، وعلام كجهال وعلمه العلم وتعليما وعلاما واعلمه إياه فتعلمه[2]

ويستخدم قاموس أكسفورد كلمة "براس" بمعنى صحافة، وتعني شيئاً مرتبطاً بالطبع، والنشر، والأخبار، والمعلومات، و (جوغناليزم) بمعنى الصحافة و (جوغناليست) بمعنى الصحفي.

[2] الدليمي عبد الرزاق، المدخل إلى وسائل الإعلام والاتصال ، دار الثقافة، عمان، 2011، ص1-10 .
[2]قاموس لسان العرب ابن منظور

الإعلام اصطلاحا: عرفه **د. ابراهيم إمام بأنه:** "الإعلام هو تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التي تساعدهم على تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشكلات".

الاعلام في اللغة العربية هو مصدر لفعل اعلم وهو رباعي من العلم الذي يقصد به ادراك الشيء على حقيقته ولكن التعليم يختص بما يكون من التكرير والتكثير لغرض احداث اثر على نفس المتعلم وسلوك المستحب عنده[1]

اعرّفه الدكتور سامي ذبيان بأنّه:

عبارة عن عمليّة إعلامية تبدأ بالحصول على مجموعة من المعلومات المهمة وصياغتها على شكل خبر صحفيّ، وتمرّ بمراحلة النقل والتعاطي والتحرير، ومن ثمّ النشر والإطلاق عبر الوكالة أو الإذاعة أو الصحيفة، وغيرها.

أمّا الدكتور محمود سفر فقال إنّه عبارة عن عمليّة نشر للحقائق والمعلومات بصورة دقيقة وصادقة.

عرفه الأستاذ طلعت همام على أنّه تفاهم بهدف تنظيم العمليّة التفاعلية بين الجمهور، من خلال الاطّلاع على مدى تجاوبهم مع الأراء المحيطة بهم.

أمّا الصحافيّان الفلسطينيان نايف الهشلمون وخالد العمايرة، عرفاه على أنّه:

عملية تتضمن نشر للمعلومات المختلفة، من أجل إيصالها للجمهور بغض النظر أكان قارئاً أم مستمعاً أم مشاهداً.

[1] عبد الحافظ محمد سلامة ,وسائل الاتصال والتكنولوجيا في التعليم,دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ,عمان والطبعة الثانية ,1998 ,ص,79

وعرفه الدكتور محمود سفر بأنه: " نشر الحقائق والمعلومات الدقيقة الصادقة بهدف التقرير والإقناع"

ويعرف الإعلام أيضاً بكونه تلك العملية التي تهدف إلى نشر وتقديم المعلومات الصحيحة والأخبار الصادقة، والمواضيع الهامة، والحقائق البينة، والأفكار والآراء المنطقية للجماهير، بهدف خدمة الصالح العام من المسؤولية الاجتماعية.

وعليه فالإعلامي شخص مسؤول عن توصيل المعلومات والأخبار بطريقة فنية وعلمية ذات تأثير على المتلقي، وهو يلعب دور الوسيط في إيصال المعلومات من القيادات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والعلمية إلى الجماهير، كما يقوم بدور جمع ونقل صوت الجماهير، وآراء الرأي العام، وإيصالها إلى القيادات.

مفهوم الاتصال في الإعلام : يعرّف الاتصال في إطار الإعلام بأنه: "بث رسائل واقعية أو خيالية تتصل بموضوعات معينة إلى أعداد كبيرة من الناس، مختلفين فيما بينهم في النواحي الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية ويوجدون في مناطق متفرقة".

كما يعرّف قاموس المصطلحات الإعلامية الاتصال بأنه: "انتقال المعلومات، الأفكار، أو الاتجاهات من شخص إلى شخص، أو جماعة أخرى من خلال الرموز"، ويوصف الاتصال بأنه فاعل حينما يكون المعنى الذي يقصده المرسل هو الذي يصل بالفعل إلى المستقبل، والاتصال هو مطلب اجتماعي، فهو يمكّننا من تقل معارفنا وييسّر التفاهم بين الأفراد.[1]

[1] عبد الحافظ محمد سلامة ,المرجع السابق, ص,79

الإعلام والاتصال كلمتان قد تتقاطعان بحيث نجد البعض يستعمل أحدهما بدل الأخرى, ولكن على العموم يمكننا القول أنه إذا كان الإعلام يعني أساسا المعطيات والأخبار والمعلومات، فالاتصال يستلزم الحوار ووجود علاقات.

وإذا كان الإعلام يعبر عادة عن شيء ثابت (محتوى, حالة, وضعية) فالاتصال عبارة عن عملية (علاقة), لأنه يفعّل الإعلام بجعله أمرا عمليا.

وعليه فإن الإتصال عبارة عن عملية تفاعل معلومات هادفة, وهو عادة ما يوصف بالوسيلي لارتباطه بإحدى وسائل الإعلام, والاتصال قد يكون ذاتيا (بين الشخص ونفسه)، أو شخصيا (بين شخصين)، أو تنظيميا (خاص بالمنظمات)، أو جماهيريا (موجها لجمهور واسع).

قد يوجد إعلام دون علاقة إتصالية ولكن لا يمكن أن يكون هناك إتصال بدون إعلام، فالإتصال أشمل، وهذه هي النظرة الأوربية، أما الأمريكان بحسب المؤلفين (لورينت، بيرينت، بيسيرل) فالإعلام يتضمن الإتصال لأنه أشمل.

2- الاتصال:

الاتصال لغة: يرجع أصل الكلمة إلى الفعل اتصل، يتصل، والاتصال يعني نقل المعلومات المبلغة، أو الرسالة الشفوية، أو تبادل الأفكار والآراء، أو المعلومات عن طريق الكلام أو

الإشارات، وبالتالي فان الاتصال كعملية يتضمن المشاركة او التفاهم حول شيء او فكرة او إحساس او الفعل .[1]

جاء في لسان العرب لابن منظور[2] الاتصال والوصلة: ما اتصل بالشيء، قال الليث: كل شيء اتصل بشيء فيما بينهما وصلة؛ أي اتصال وذريعة ووصلت الشيء وصلا وصلة والوصل ضد الهجران والوصل خلاف الفصل وقوله في التنزيل "ولقد وصلنا لهم القول".

أما في اللغة الانكليزية، فهذه الكلمة مشتقة من الأصل اللاتيني communs بمعنى: المشاركة وتكوين العلاقة، أو بمعنى شائع، أو مألوف، كما أرجع البعض هذه الكلمة إلى الأصل كومون بمعنى: عام أو مشترك، وأي من هذه المفاهيم يوضح لنا أن الاتصال عملية تتضمن (المشاركة، التفاهم) حول (موضوع، فكرة) لتحقيق (هدف، برنامج).

الاتصال اصطلاحا: استخدمت كلمة الاتصال في مجالات عديدة وعلى مستويات مختلفة، فهي تدل على الكلام أو الاستماع، كما أن لها دلالات عامة ودلالات أكاديمية وثقافية ... إلخ.

فهناك مَن عرّفه بأنه العملية أو الآلية التي من خلالها توجد العلاقات الاجتماعية وتتطور، ويشمل كل الرموز التي يختزلها العقل، وكذلك وسئل نقلها والاحتفاظ بها، كما يتضمن تعبيرات الوجه، الاتجاه، الإشارات، نغمة الصوت، الكلمة، الكتابة، الطباعة، السكك الحديدية، التلغراف، التليفون، وكل شي آخر قد يختصر الوقت أو المسافة.

[1] حسن عماد مكاوي ,تكنولوجيا الاتصال في عصر المعلومات ,ط2 ,القاهرة , دار المصرية اللبنانية ,1997

[2] قاموس لسان العرب ابن منظور

ويعني الاتصال فنياً حسب ريكارد أندي: "عملية يقصد مصدر محدد بواسطتها، إثارة استجابة نوعية لدى مستقبل محدد". أما عالم الاجتماع تشارلز ر. رايت فهو يرى أن الاتصال هو "عملية نقل المعنى أو المغزى بين الأفراد".

علم الاتصال : يعرفه **جايتون تيمبرلي** و زميله **ميشيل سينغال** بأنه دراسة إنتاج، نقل واستقبال الإشارات، وعلاقة هذه الأخيرة على السلوكيات, والمعتقدات, وقيم الأفراد والجماعات، و على طرق تنظيمهم الجماعي.

ويراه **شافي و برجر** بأنه يدرس إنتاج ومعالجة وتأثير الرموز و أنظمة الإشارات عن طريق نظريات قابلة للتحليل, تحتوي على تعميمات شرعية تمكن من تفسير الظواهر المرتبطة بالإنتاج و المعالجة و التأثيرات.

ويعرف بأنه:" الطريقة أو العملية التي يتم عن طريقها انتقال المعرفة من شخص لآخر حتى تصبح مشاعا بينهما وتؤدي إلى التفاهم بين هذين الشخصين أو أكثر."[1]

– كذلك هو: " العملية التي يتم بها نقل المعلومات والمعاني والأفكار من شخص لآخر أو آخرين بصورة تحقق الأهداف المنشودة في المنشأة أو في جماعة من الناس ذات نشاط اجتماعي، فالاتصال هو العملية التي تنقل بها الرسالة من مرسل إلى مستقبل واحد أو أكثر بهدف تغيير السلوك."

[1] https://www.starshams.com/2022/12/communication1.html

– عرفه الطويجي بأنه: "العملية أو الطريقة التي يتم عن طريقها انتقال المعرفة من شخص إلى آخر حتى تصبح مشاعا بينهما وتؤدي إلى التفاهم بين هذين الشخصين أو أكثر، وبذلك فلهذه العملية عناصر ومكونات تسعى إلى تحقيقه ومجال تعمل فيه ويؤثر فيها."[1]

– وعرفه عبد الحافظ سلامة بأنه: "عملية تفاعل مشتركة بين طرفين (شخصين أو جماعتين أو مجتمعين) لتبادل فكرة أو خبرة معينة عن طريق وسيلة."[2]

– أما عليوة السيد فقد وضح مفهوم الاتصال بأنه: "إنتاج الأفكار والمعلومات والأخبار والمشاعر والاتجاهات وتبادلها وتخزينها وإرسالها بين طرفين أو شخصين على الأقل بأسلوب شفوي وذلك من أجل خلق فهم وقاعدة مشتركة التعاون بينهما."

– ويعرف: "هو العملية التي تنقل بها الرسالة من مصدر معين إلى مستقبل واحد و أكثر بهدف تغيير السلوك."

كما يعرفه **كارد هوفلند** على انه العملية التي يقدم خلالها القائم بالاتصال منبهات عادة (رموز لغوية), لكي يعدل سلوك الافراد الاخرين مستقبلي الرسالة .[3]

هناك نوعين من الاتصالات داخل المنظمات هما

1-الاتصال الرسمي :

تتم الاتصالات الرسمية من خلال خطوات السلطة العامة وأبعادها وتأخذ الاتصالات الرسمية ثلاثة اتجاهات أساسية .

[1]- حسين حمدي الطويجي ، وسائل الاتصال و التكنولوجيا في التعليم ، جامعة انديانا ، كلية الآدب ، دار العلم ، الكويت ، ص 57.
[2] عبد الحافظ سلامة ، الاتصال وتكنولوجيا التعليم ، جامعة الرياض ،دار النشر ،عمان ، ص 63.

[3] جيهان احمد ريشتي , الأسس العلمية لنظرية الاعلام ,القاهرة دار الفكر العربي ,1978,ص50,52

أ- الاتصالات الهابطة :

حيث تنساب التوجهات والسياسات والقرارات والمعلومات كافة من الرؤساء إلى المرؤوسين

ب- الاتصالات الصاعدة :

واغلب هذه الاتصالات من تقارير العمل التي يرفعها الرؤساء المباشرين إلى الإدارة العليا وكلما زادت الاتصالات الصاعدة أي الواردة للإدارة، عن الاتصالات الهابطة والصادرة عنها كلما أدى ذلك إلى كفاية المنظمة وزيادة إنتاجياتها .

ج- الاتصالات الأفقية

ويأخذ هذا النوع مجراه بين أعضاء الإدارات والأقسام داخل المنظمة بهدف توفير عمليات التنسيق الضرورية للعمل وغالبا ما يكون الاتصال الرسمي موثقاً بصورة مكتوبة ورسمية وتتصف عادة بما يلي :

- قانونيا
- مكتوبة
- تتعلق بالعمل مباشرة

2- الاتصالات غير الرسمية : و هي الاتصالات التي تتم بطريقة غير رسمية بين العمال حيث يتبادلون المعلومات والأفكار و وجهات النظر في الموضوعات التي تخصهم وتخص

عملهم و هذا خارج الشبكة الرسمية.[1] ,إن هذه الإتصالات هي جزء من واقع الحياة في المؤسسات و يمكن أن يكون لها نتائج و آثار للإشاعات .

و الأقاويل و يتطلب الأمر من المدرين إستمرار و اليقظة و الإصغاء إلى ما يدور و يقال و إطلاع العاملين بإستمرار على ما يجري في المؤسسة و الإصغاء إليهم, كما تعد هذا نوع من الاتصالات أقل تكلفة و أكثر سرعة[2].

المطلب الثالث : التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال:

تشير إلى مجموع التقنيات والأدوات المتعلقة بعمليات الانتاج التخزين المعالجة، تبادل المعلومات الرقمية مهما كان شكلها من وسائل الإعلام الرقمية والهاتف الثابت والمحمول إلى الأنترنت، مرورا بالبطاقات الالكترونية وأنظمة المحاضرات السمعية البصرية عن بعد.

إنها تجمع بين ثلاثة مجالات تقنية الاتصالات عن بعد السمعي البصري والإعلام الآلي، بحيث تنتج عن تقاطعها المعلوماتية أو التلماتية (تخص الوسائل والأساليب المعتمدة على الكمبيوتر في معالجة المعلومات ونقلها عن بعد بواسطة الاتصالات السلكية واللاسلكية وعن إدماجها وسائل الاتصال المتعددة (ميلتيميديا) ، ويستدعي استعمالها مكونات إلكترونية وطاقة كهربائية.

يمكن حصر خصائصها فيما يلي:

– تجمع بين ثلاثة مجالات تقنية الاتصالات عن بعد السمعي البصري والاعلام الآلي؛

[1] شيحا إبراهيم عبد العزيز , أصول الإدارة العامة ,دار المعارف للنشر ,مصر , 2004,ص,396 .

[2] حسين حمدي الطونجي, المرجع السابق,ص,59 .

– المرونة في شكلها، مضمونها واستعمالاتها (فالصحافة مثلا، لها نسخة مطبوعة وأخرى إلكترونية)؛

– عملت على زوال الحدود بين الكتابة والصوت والصورة؛

– تتيح التفاعل الفوري والمتعدد بين مستعمليها؛

تتميز بالسرعة في معالجة المعلومات ونشرها ، وبذاكرة أنظمة معالجة المعلومات ذات قدرات تخزينية كبيرة؛

– انخفاض تكلفة استقبال ومعالجة وتخزين، وإرسال المعلومات...

– مفاهيم ذات صلة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال:

1– تكنولوجيا الإعلام

تعرف على أنها " التقنيات والأدوات المستخدمة لنقل، تخزين تحليل وتوصيل المعلومات، وتطبيقها في كل جوانب الحياة".

وتعرف بانها خليط من أجهزة الكمبيوتر ووسائل الاتصال ابتداء من الالياف الضوئية الى الأقمار الصناعية والتقنيات المصغرات ,تمثل مجموعة كبيرة من الاختراعات الذي يستخدم المعلومات خارج العقل البشري.[1]

[1] _محمد الهادي وتكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها , دار الشروق ,القاهرة,1998,ص,32.

2-المعلوماتية:

تشير إلى نشر المعلومات الالكترونية عبر الشبكات كما يستعمل المصطلح للدلالة على مجموعة المجالات المتصلة بالتجهيز الآلي للبيانات أو المعلومات. كما يستعمل للدلالة على جميع الأنشطة الخاصة بتصميم الحاسبات الالكترونية وانتاجها واستخدامها.

- الاعلام الجديد

هناك من يرى أن الإعلام الجديد هو إعلام عصر المعلومات، فقد كان وليدا لتزاوج ظاهرتين بارزتين عرف بهما هذا العصر هما: ظاهرة تفجر المعلومات وظاهرة الاتصالات عن بعديندرج عدد كبير من الوسائل الاتصالية التي تتميز

بالتفاعل ضمن مفهوم الاعلام الجديد على غرار :

- تكنولوجيا الحواسيب.
- تكنولوجيا الاتصال الكابلي.
- تكنولوجيا الأقمار الصناعية.
- تكنولوجيا الميكروويف.
- تكنولوجيا الألياف الضوئية.
- تكنولوجيا الاتصالات الرقمية.

بالإضافة إلى هذه المفاهيم، هنالك مفاهيم أخرى لديها صلة بمفهوم تكنولوجيات الاعلام والاتصال على غرار الاعلام الالكتروني، الاعلام الرقمي الاعلام التفاعلي، إعلام الوسائط المتعددة.

_كما يعرف على انه العملية الاتصالية الناتجة من اندماج ثلاث عناصر 1كمبيوتر, 2 الشبكات الوسائط المتعددة.[1]

المبحث الثاني : مفهوم التنمية المحلية :

يعتبر مفهوم التنمية من المفاهيم التي تسيطر بشكل كبير على عقول البلدان النامية، هذا باعتبار أنها و تريد البحث عن طريقة تتمكن من خلالها الانتقال من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم ظنا منها أن التنمية هي أوسع بناء المصانع و المعامل الكبرى و المتوسطة سوف يلحق المجتمع بالدول المتقدمة، و في الحقيقة إن التنمية هي هذا المفهوم الجزئي، حيث أن العديد من المفكرين و الكتاب الغربيين يؤكدون على أن المفهوم و أشمل من الاقتصادي هذا أشمل و لا يمكن أن ينفصل على الجوانب السياسية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمع، من هذا المبحث سنحاول إبراز تعدد مفهوم التنمية، أبعاده ومستوياته.

[1] محمود الفطافطة ,علاقة الاعلام الجديد بحرية الراي والتعبير في فلسطين نموذجا المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية ,صو11.

المطلب الأول : المفاهيم الأساسية المرتبطة بمصطلح التنمية

1- تطور مفهوم التنمية :

لقد برزت العديد الكتابات التعاريف للتنمية هذا من خلال تعدد أبعادها و مستوياتها، بالإضافة إلى تشابكها مع مفاهيم أخرى مثل التقدم التطور العصرنة النهضة، و لو تابعنا التطور التاريخي لمفهوم التنمية لوجدنا أنه ظهر بصورة واضحة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، رغم أنه عبر الفكر الاقتصادي، أستعمل هذا المفهوم للدلالة على التقدم الاقتصادي، حيث أستخدم لتبيان التغيرات التي يمكن إحداثها في مجتمع معين [1].

و قد تم استخدام هذا المفهوم بغرض كسب المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن تحسين نوعية الحياة لكافة أفراد المجتمع، أي إمكانية توفير الحاجات الضرورية والمتزايدة للسكان،[2] و إشباع رغباتهم وحاجاتهم بطريقة عقلانية، بمعنى إستغلال الموارد المتاحة و التوزيع العادل للثروات و عند الستينات أنتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة، بحيث أصبح يهتم بتطوير بلدان أخرى التي عرفت إستقلالها السياسي والاقتصادي الشامل، و أصبح المفهوم مرتبط بالسياسة، أي التنمية السياسية و التي تعرف بأنها: "عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، الغاية منه الالتحاق بمستوى الدول الصناعية ", و المقصود هنا هو البحث عن حكم سياسي تسوده التعددية الحزبية و الديمقراطية على الطريقة الأوروبية أو الأمريكية، ثم تطور المفهوم ليصبح يرتبط بالعديد من حقول المعرفة، فأصبحنا نسمع بالتنمية السياحية، الثقافية،

[1]- فؤاد عبد المنعم البكري، "التنمية السياحية في مصر والعالم العربي"، نشر وطباعة عالم الكتب، مصر، 2004 ، ص24.

[2]- فؤاد عبد المنعم البكري ، نفس المرجع السابق ، ص25.

الإجتماعية، البشرية و التنمية المحلية و البيئية، هذه المفاهيم سوف نعالجها في الفروع القادمة من البحث.

2- تعاريف التنمية

يبرز لنا مفهوم التنمية خلال عدة كتابات ، أهمها يمكن أن نقدم مايلي :

التنمية زيادة محسوسة في الإنتاج و الخدمات شاملة و متكاملة ومرتبطة بحركة المجتمع، تأثيرا و تأثيرا مستخدمة الأساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا و التنظيم و الإدارة [1].

التنمية محصلة الجهود العلمية المستخدمة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكومية والشعبية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقا لخطة مرسومة و في ضوء السياسة العامة للمجتمع[2].

عملية تغيير مقصودة نحو النظام الاجتماعي والاقتصادي الذي تحتاجه الدولة[3].

العملية المرسومة لتقدم المجتمع كله إجتماعيا و إقتصاديا وثقافيا و المعتمدة بأكبر قدر ممكن علي مبادرة المجتمع المحلي وإشتراكه ، واكتشاف لموارد المجتمع وتنميتها والإستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر [4].

التنمية تعني نقل المجتمعات حالة أو مستوى إلي حالة

---

[1]- عاطف السيد ، "العولمة في ميزان الفكر" ، (دراسة تحليلية) مطبعة الإنتصار ، مصر ، 2001 ، ص 53.

[2]- Jacque Brasseul, introduction à l'économie du développement, Ammond colin édition, paris,1993,page 13. 3 IBID,page 13.

[3]- عبد العزيز محمد الحر ، " التربية والتنمية والنهضة شركة المطبوعات والتوزيع والنشر ، بيروت لبنان ، 2003 ،ص7.

[4]- عاطف السيد ،" العولمة في نظام الفكر " ، (دراسة تحليلية) ، مطبعة الإنتصار ، مصر، 2001 ، ص 53 .

من مستوى أفضل و من نمط متقدم كما و نوعا؛ [1].

كما يعرف جونار ميردال، التنمية أنها تحرك النظام الاجتماعي كله إلى الأعلى

كما يعرفها آخرون بأنها انبثاق لنمو كل الإمكانات الموجودة الكامنة في كيان معين بشكل كامل و شامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فردا أو جماعة أو مجتمع؛ و عموما يمكن أن نستخلص من المفاهيم السابقة أن التنمية تختلف اختلافا بينا عن النمو الاقتصادي، إذ يمكن القول على أنها تعبر على التغيير في هيكل النظام الاقتصادي كليا، و أن يمس هذا التغيير كل أنماط العيش التي يحتاجها المجتمع، و في هذه الحالة يصبح المفهوم اشمل و أوسع.

كما عرفته هيئة الأمم المتحدة حيث حددت مفهوم التنمية على أنها : تلك العملية المتكاملة التي تعنى و تحسين الظروف المادية و المعنوية لأفراد المجتمع، أي القضاء على الفقر، توفير مناصب العمل، محو العدالة في توزيع الثروات، الديمقراطية، حرية الرأي.

هذا ما يجعلنا نستخلص أن عملية التنمية تمس جوانب متعددة و أبعاد مختلفة.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية.

تمثل التنمية مطمح العديد من الشعوب، نظرا لما تكتسبه من أهمية في حل المشاكل التي تعانى منها المجتمعات، خاصة في الدول النامية اعتقادا منهم أن الفرق بين العالم المتقدم و العالم النامي هو نجاح عملية التنمية في الدول المتطورة و عدمه في الدول النامية هذا الاعتقاد جعل عملية التنمية في الدول المتخلفة هي الشغل الشاغل فأصبحت تهيكل في أنماطها

[1] – Collectif, Recherche Economique et Sociales ,(économie de développement) Doc Francaise; paris 1997,page28

الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و غيرها محاولة الالتحاق بركب الدول المتقدمة، الأمر الذي يجعلنا نستنتج أن للتنمية أبعاد و جوانب متعددة يمكن تقسيمها إلى:[1]

1 – الجوانب الرئيسية: يمكن أن نلخص فيما يلي :

1-1) البعد الاقتصادي:

يقوم البعد الاقتصادي للتنمية على الجانب المادي لها، الذي يعني الزيادة في الحجم السلعي والخدماتي، و حجم استثمار رؤوس الأموال لكافة المجالات الاقتصادية و الزراعية منها والصناعية و المالية و حتى التجارية وغيرها. بمعدل نمو اكبر من حجم السكان [2].والتنمية الاقتصادية هي أيضا تغيير نظام الإنتاج و الهيكل الاقتصادي للمجتمع، بمعنى الزيادة والتوسيع في الإنتاج و السلع و الخدمات، و تشجيع حركة رؤوس الأموال

و التجارة الدولية.

1-2) البعد السياسي:

يقوم البعد السياسي على مبدأ الحرية و الديمقراطية و التعددية، و يقصد به تغيير في الحكم السياسي والتداول عليه بشكل يضمن الشمولية و الاتجاه إلى الديمقراطية و التعددية السياسية و حماية حقوق الإنسان. والتنمية السياسية هي كذلك تغيير نظام الحكم السياسي الذي يمكن أن يوفر ضمانات احترام حقوق الإنسان، ويملك أدوات التصحيح و المراجعة بحيث للشعب تغيير حكامه من خلال انتخابات حرة و نزيهة. كما يدخل ضمن مقومات التنمية السياسية النمو و

[1] Smts,paul (f),vestion,responsable,dèvloppement,durable ,acadèmie,royal,debelqique ,brxelles,2003,p24

[2] – عاطف السيد ، المرجع السابق ، ص53.

النشاط الملحوظ للمنظمات الدولية و غير الحكومية التي ترتكز اهتماماتها على قضايا ذات طابع عالمي، مثل حقوق الإنسان و تحقيق السلام.

3-1) البعد الاجتماعي :

يرتكز البعد الاجتماعي للتنمية على تغيير البناء الاجتماعي، الذي يقصد به تغيير الأوضاع الاجتماعية السائدة و محاولة زرع علاقات اجتماعية تساير العصر متحولة بذلك من مجتمعات أسرية و قبلية إلى تجمعات

قومية دولية تسودها المساواة و عدم العنصرية. و تقوم التنمية الاجتماعية على مجموعة من العناصر يمكن أن نذكرها فيما يلي:

– إشتراك أفراد المجتمع أنفسهم في تحسين معيشتهم و نمو علاقاتهم وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية والحرية [1] ؛ إن الفرد عنصرا مبتكرا للتكنولوجيا و مستخدمها يجب له الإحساس بأن لديه قيمة، و توفر ما يلزم الخدمات و التقنيات وهذا ما يجعله يبادر ذاتيا في تسخيرها لخدمة المجتمع، والمساهمة الكاملة في تحقيق التقدم على المستوى القومى [2].

– مراعاة التوازن بين المفهوم الاجتماعي والاقتصادي، و التأكد من ملائمة التنمية لظروف المجتمع و البيئة؛ وعلى هذا الضوء يتضح جليا أن البعد الاجتماعي للتنمية يقوم أساسا على

[1]– مدحت القرشي ، "لتنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات ، دار وائل للنشر، عمان الأردن،ط1، 2007، ص23.

[2]– إبراهيم عبد الرحمان رجب ، "مفاهيم ونماذج تنمية المجتمع المحلي المعاصرة "، مؤسسة الشرق الأدنى، القاهرة، 1998، ص 11.

تغيير النظام الاجتماعي والاقتصادي للدولة، مما يسهل نمو العلاقات الاجتماعية وجوهرها أي القيم و المبادئ و المعتقدات والاتجاهات لأفراد المجتمع[1].

1- 4) البعد الثقافي

يعتبر العديد من المفكرين أن الإنسان هو وسيلة التنمية و لتحقيقها ضروري أن يكون هو هدفها ليتمكن الوصول إلى أفضل ظروف معيشية، هنا تبرز الثقافة كجانب مهم من حياة الأفراد هذا ما يجعل البعد الثقافي للتنمية يقوم على ذهنية الفرد وجعله الهدف الرئيسي لتحقيق التنمية من خلال إشراكه في جميع النشاطات وجعله هو (أي الإنسان من يقوم بالإبداع و الانجازات الفكرية، الأدبية أو الفنية و العلمية، مع الحفاظ على الأصول الرفاهية الخاصة بكل مجتمع.

2- الأبعاد الجديدة للتنمية :

إن تتبع مسار التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يبرز لنا أن الفكر الإنمائي يركز توجيهه على التنمية الشاملة بأبعادها الأربعة المذكورة سابقا, البعد الاقتصادي و البعد السياسي و البعد الاجتماعي ثم البعد الثقافي, كجزء هام من حياة الأفراد والمجتمع. هذا التطور الفكري الإنمائي يظهر مدى إهتمام دول العالم بإعادة النظر في مفهوم ومسار التنمية، خاصة الدول النامية لهذا برزت العديد من الكتابات و الانتقادات وتغيرت الشعارات وظهرت أبعاد جديدة للتنمية خاصة منذ تولى الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1997م إنشاء عقد عالمي للتنمية

[1]- فؤاد عبد المنعم البكري ، "التنمية السياحية في مصر"، المرجع السابق ،ص30.

الثقافية. ولقد تم انعقاد عدة مؤتمرات دولية في هذا الشأن من بينها المؤتمر العربي الثاني الذي إنعقد بالقاهرة في ماي 2005، وكذلك إهتمام البنك العالمي بمسائل التنمية في الدول النامية، وظهور سياسات وإستراتيجيات كثير من الدول خاصة فيما يخص السياحة و البيئة، الشيء الذي أعطاها أبعاد جديدة[1].

إن تتبعنا لمسار التنمية من خلال الاستراتيجيات والسياسات التي تنتهجها العديد من الدول وإلى الدراسات والكتابات و التقارير والمؤتمرات الدولية ، يوصلنا إلى الأبعاد الجديدة و التي يمكن حصرها في :

1-2) التنمية المستدامة :

يقصد بالتنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها إنها عملية تغيير حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات ، وتكييف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم ويندرج تحت هذا التعريف الموجز عدد القضايا الهامة من وهي:

– أن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أماكن قليلة ولسنوات معدودات بل للبشرية جمعاء وعلى امتداد المستقبل البعيد[2].

[1]– عبد القادر محمد عبد القادر ،" اتجاهات حديثة في التنمية" ، الدار الجامعية ، مصر، 1999 ،ص58.

[2]– عجيلة محمد، بن نوي مصطفى،" مداخلة بعنوان: "تسيير الجماعات المحلية الواقع و التحديات"،مداخلة مقدمة في إطار الملتقي الدولي المنعقد ، بجامعة سعد حلب البليدة حول تسير الجماعات المحلية ، يومي 17 و 18 ماي 2010 ص 6 .

– أن هذه التنمية هي تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير إحتياجاتها؛ أن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها إلا عندما تراعى مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الاستدامة على المدى البعيد؛

– أن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا ، ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب إنتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطى حدود الممكن بيئيا؛ إذن فإن التنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية التي درج العلماء على إبرازها ، مثل التنمية الاقتصادية ، أو التنمية الاجتماعية، أو الثقافية ، بل هي تشمل هذه الأنماط كافة ، فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها ، وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها ، فهي تنمية تأخذ بنظر الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية وتتألف التنمية المستدامة من ثلاث عناصر رئيسية هي النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة

أ– **العنصر الاقتصادي:** ويستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على خلال استغلال الموارد الطبيعية على النمو الأمثل وبكفاءة مع التركيز على القطاعات الرائدة التي تنتج وفرات الحجم وتكون بمثابة النواة التي تبنى عليها التنمية[1].

[1]– محمد بلقاسم حسن بهلول ، "الاستثمار واشكالية التوازن الجهوي، "المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1990م،ص130.

ب- العنصر الاجتماعي: ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر ، وإلى النهوض برفاهية الناس ، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية ، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن ، واحترام حقوق الإنسان . كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار .

ج- العنصر البيئي: ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الايكولوجية والنهوض بها .

وقد اعتنقت العديد من الدول المتقدمة والنامية على السواء مفهوم التنمية المستدامة ، وتطور تصور هذا المفهوم مع مرور الزمن ، إذ أنه كان سابقاً يركز على البعد البيئي وأصبح حاليا يركز على التنمية المستدامة بوصفها عملية تشتمل على أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية.

وقد ركزت التعاريف الحديثة بصورة أوضح على ثلاث ركائز للاستدامة : إقتصادية وبيئية وإجتماعية . وهذه الركائز تبرز الحاجة إلى أن تؤخذ بالحسبان ليس الناحية البيئية للاستدامة ، أو حتى النواحي البيئية والاقتصادية لها ، بل أيضا نواحيها الاجتماعية . والتفكير بشأن الاستدامة الاجتماعية ليس متقدما بعد مثل التفكير بالركيزتين الأخيرتين.

وغني عن البيان فإن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب إتباع سياسات عميقة الأثر وإجراء إصلاحات مؤسسية وإنخراط جميع القطاعات فيها على مستوياتها كافة ، ومسؤولية التنمية المستدامة ليست من مسئولية الحكومة أو قطاع واحد أو قطاعين من قطاعات المجتمع فحسب

وخلاصة القول فالتنمية المستدامة عملية تراكمية تتأسس على ما هو قائم ، وتحقيقها هو بمثابة عملية بقدر ما .

هدف محدد ليست نشاطا وهي هو من الأنشطة التي يترك أمر تحقيقها للمدى الطويل بل هي كناية عن مجموعة من الأعمال الطويلة والمتوسطة والطويلة الأجل والأنشطة والممارسات التي تهدف إلى معالجة دواعي القلق الملحة وفي نفس الوقت التطرق للمسائل الطويلة الأجل.

2-2 التنمية البشرية :

أهم متطلبات التنمية في الفكر الحديث، فهي من اجل الإنسان و للإنسان وبمعني أخر توسيع خيارات الناس للعيش بطريقة كريمة، و أول مرة استعملت هذا المصطلح سنة 1977م و أعلن عنه رسميا سنة 1986 في الأمم المتحدة.

بل تتعدى التنمية البشرية إلى نقاط أخرى تشمل الحريات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية و توفر فرص الإنتاج و الإبداع[1].

وتعرف على أساس عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بعل ,من خلال الاستثمار في التعليم ,الصحة والتغذية.[2]

إن العديد من تقارير الهيئات الدولية كالبنك العالمي و منظمة اليونسكو وكذا المؤتمرات التي انعقدت مؤخرا تؤكد على أن الكثير من البلدان نجحت في تحقيق تنمية شاملة عن طريق

[1]– جواد فؤاد ،" تحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر : واقع وتحديات" مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد و خصوصية الجزائر ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006، ص 4 .

[2]عدلي عليا بوطاحون , إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية , المكتب الجامعي الحديث , الإسكندرية ة2000, ص,159

مقومات التنمية بأبعادها المختلفة خلالها تتظافر الجهود المحلية الذاتية و الجهود الحكومية هذا راجع للإعتبارات العملية التي . و لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الحضارية، فتتفاعل مع برامج التنمية الوطنية و تساهم في فعاليتها و تحسين أدائها، و منه ، التقدم نحو تحقيق تنمية شاملة للوطن[1].

3-2) التنمية البيئية:

تتمثل في تدعيم التحسين البيئي كعنصر أساسي للتنمية والإستراتيجيات والإجراءات الرامية إلى الحد . الفقر، وتحسين جودة حياة الناس ، وحماية جودة المساحات العامة والإقليمية والعالمية ن وتحسين جودة النمو.

وترتبط البيئة ، وجودة الحياة ، والحد من الفقر بشكل عام وثيق في ثلاثة حالات عريضة هي :

أ- **تعزيز سبل العيش** : يعتمد الفقراء كثيرا في الغالب على إنتاجية الأنظمة البيئية والموارد الطبيعية وخدماتها فيما يبلغ 30% إلى 50 % من دخولهم الإجمالية ، وتعتمد قرابة مليار أسرة بصورة مباشرة على خدمات رصيد رأس المال الطبيعي والأنظمة البيئية التي تعتمد على بعضها البعض بصورة وثيقة في تدبير سبل معيشتها اليومية .ومع تناقص توافر وجودة هذه الموارد ، تتعرض سبل العيش هذه للخطر، ويقتضي الأمر أن تعمل الجهود الرامية للحد من الفقر على مساعدة المجتمعات المحلية على إدارة الأراضي ، والمياه والغابات بصورة مستدامة.

[1]- محمد محمود شهاب ، "النمو المسئول للألفية الجديدة" ، مركز الأهرام للطباعة والترجمة ، والنشر ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة، 2006،ص 128.

ب الحماية من المخاطر البيئية على الصحة والتقليل منها : تمثل العوامل البيئية ،مثل المياه غير الآمنة والتلوث الجوي ، إضافات كبيرة للعبء الكلي الأمراض ، وتفرض تكاليف اقتصادية كبيرة ،خاصة على الفقراء [1].

ولكن لن يكون من الممكن تحقيق أهداف الألفية الإنمائية الخاص بالصحة دون الاهتمام بالأسباب الأساسية للعبء الكبير للأمراض المرتبط بمخاطر البيئة على الصحة

ج- **تقليل تعرض الناس للمخاطر البيئية :** يتعرض ملايين الفقراء للكوارث الطبيعية والأخطار البيئية ، وسوف يفاقم تغير المناخ من هذا التهديد من زيادة نزوح الناس وتعرضهم للموت ، وتدهور الزراعة ، وتدمير رأس المال الطبيعي ، والاجتماعي ، والمادي ، ومن المتوقع أن تكون الخسائر على أشدها في البلدان الأكثر فقرا .وتقتضي الحلول التي تهدف إلى تحقيق الاستدامة العمل فيما يجاوز البلدان فرادى فتدهور المساحات العامة الإقليمية والعالمية مثل تغير المناخ، وتدهور الأراضي والغابات ، وتلوث المياه ، والتنوع الحيوي

– يشكل تهديدا لكثير من البلدان النامية ، ومن المتوقع أن تعاني أسوأ آثار تغير المناخ ، رغم أن أكثر من 75% من مجموع انبعاثات الدفيئة المتراكمة تصدر من البلدان الصناعية

ويحتاج برنامج العمل البيئي لمحاربة الفقر التركيز على:

أ- التأكيد على الجوانب المحلية للتحديات البيئية العالمية.

ب- تقييم مدى التعرض للخطر وحاجة البلدان النامية للكيف.

[1]- محمد محمود شهاب ، "النمو المسئول للألفية الجديدة" ، نفس المرجع السابق ،ص129 .

ت- تحويل موارد مالية لسد التكاليف الخاصة بتحقيق فوائد بيئية عالمية لا تقابلها فوائد قومية.

ث- تحفيز الأسواق بالنسبة للسلع العامة البيئية العالمية .

4-2) التنمية الإلكترونية :

لقد شهد العالم حديثا تطورا هائلا في تكنولوجيا الإعلام والاتصال ، الأمر الذي أدى إلى تفعيلها في العديد من الدول من خلال استخداماتها المتعددة ، وبالأخص في مجال ترقية وتطوير العمل الإداري ، فظهرت على اثر ذلك برامج عدة تهتم بتنمية تعاملات الأفراد والمؤسسات بمختلف تشكيلاتها الكترونيا ، فمن كان يصدق سابقا أنك في بيتك وأمام شاشة الحاسوب تستطيع أن تقضي معاملاتك وتؤدي عملك ،إنها ثورة التقنية وعصر الأنترنت ولهذا أصبح العالم اليوم يشهد تطورا هائلا في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال ، بما يؤدي إلى تفعيل العديد من الدول من خلال استخدامها للتكنولوجيا الإلكترونية في جميع مجالات الحياة وفي العمل الحكومي[1].

هذا التغيير في منهج الحياة باستخدام وسائل الاتصال الحديثة والإنترنت والإدارة المحلية الإلكترونية هو التنمية الإلكترونية ، ولهذا فان الأعمال الافتراضية والأعمال عن بعد أصبحت اليوم هي أساس التعامل ، الشيء الذي أدركته العديد من الدول فسعت بذلك إلى إرساء قواعد تنظيمية وبنى تحتية مناسبة لضمان تحقيق النجاح في الإنتقال من نظم التعاملات التقليدية

[1]- يرقى حسين ، جوال محمد السعيد ، تجربة بلدية مسقط في تطبيق الإدارة المحلية الإلكترونية والدروس المستفادة منها "، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول : تسيير الجماعات المحلية، لجامعة سعد دحلب ،البليدة ، يومي 17 و 18 ماي 2010م .

المباشرة إلى النظم الالكترونية ، وذاك من خلال اعتماد برامج في مجال تطوير العمل الحكومي ونظام التنمية المحلية الإلكترونية على وجه الخصوص [1].

وعليه يمكن ربط مفهوم التنمية الإلكترونية بمفهوم التنمية المحلية الإلكترونية كإحدى أهم البرامج للتنمية الإلكترونية، فما هو مفهوم التنمية المحلية الإلكترونية ؟ و ماهي أهدافها ؟

إن الإجابة على هذا التساؤل يكون بدراسة وتحليل العناصر التي يتضمنها مشروع تطوير الإدارة الإلكترونية والبنية التكنولوجيا المتوفرة[2].

أ) – مفهوم الإدارة المحلية الإلكترونية وعناصر تطويرها :

إن مفهوم مصطلح الإدارة الإلكترونية من المفاهيم الذي اختلف فيها الباحثون، وذلك بسبب حداثتها وتعدد أبعادها ومضامينها ، وعليه من الضروري استعراض بعض التعاريف التي قدمت لهذا المصطلح ، فيرى حسين بن محمد الحسن أنها: تلك الجهود الإدارية التي تضمن للإدارة المحلية تبادل المعلومات وتقديم الخدمات للمواطنين وقطاع الأعمال بسرعة عالية وتكلفة منخفضة عبر أجهزة الحاسوب و شبكة الأنترنت ، مع سرية نقل المعلومات المتناقلة

أما بيومي حجازي عبد الفتاح فقد عرفها ب : "قدرة الإدارة المحلية بمختلف وحداتها وأجهزتها الإدارية على تقديم وأداء الخدمات ، والمعاملات ، والإجراءات العامة لجمهور

[1]– وائل محمد يوسف ،دور البلدية الإلكترونية في تنمية المدينة : " تجربة مدينة الإسكندرية "، مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي التاسع ، جامعة الأزهر ، أفريل2007.

[2]– عبد الفتاح بيومي حجازي، الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، 2008،ص:145.

المتعاملين معها ، سواء كانوا من الأفراد أو المؤسسات ، بكل سهولة ويسر عبر شبكة الأنترنت، من أي مكان ، ودون التقيد بزمن ".3 أما محمد بن أحمد السديري فيعرفها على أنها: "إستعمال الإدارة المحلية بمختلف وحداتها لتقنيات الإعلام والاتصال وخصوصا الأنترنت والشبكات الداخلية بغية تحسين وتسريع تدفق المعلومات والخدمات إلى المواطنين والشركاء التجاريين والمستخدمين ومختلف الهيئات الحكومية ذات الصلة مع الإدارة المحلية ، بشكل معين يساعدها على بناء علاقات أفضل بسبب ما توفره التقنية من تناسق وسهولة ، بالإضافة إلى السرعة ، مما يؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية أعمال الإدارة المحلية[1].

ومن المفاهيم الأساسية في نظام الإدارة المحلية الإلكترونية نجد ما يسمى بالبلديات الإلكترونية والتي تعرف على أنها : "البلدية التي تستخدم تقنية الإعلام والاتصال في الترابط مع كافة المتعاملين معها سواء كانوا مواطنين أو من القطاع التجاري أو حتى من الدوائر الأجهزة الحكومية الأخرى ، بشكل يضمن أداء أعمال البلدية بشفافية وكفاءة واقتصاد وسرعة وبناءا على هذا المفهوم يمكن أن نقول أن الإدارة الإلكترونية في إطار منظومة الحكومة الإلكترونية تتفاعل مع جهات هامة عند تقديم خدماتها ،يمكن حصرها في : الخدمات المقدمة إلى المواطنين والى القطاع التجاري ، الخدمات المقدمة إلى الأجهزة والهيئات الحكومية الأخرى والخدمات المقدمة إلى الموظفين [2].

[1]– بسام بن عزيز الحمادي و وليد بن سليمان الحميضي ، الحكومة الإلكترونية : " الواقع والمعوقات وسبل التطبيق بدول مجلس التعاون الخليجي العربي" الندوة الدورية العاشرة ، معهد الإدارة العامة ، الرياض ، مارس ، 2004.

[2]– بن أحمد السديري، مفاتيح النجاح في تطبيق الحكومة الإلكترونية : أسئلة وأجوبة قبل التطبيق المؤتمر الوطني السابع عشر للحاسب الآلي ، جامعة الملك عبد العزيز ، آفريل2004 .

هذا وتشير العديد من الدراسات أن الانتقال من الإدارة المحلية الإلكترونية ليس بالأمر البسيط، بل يتطلب مشروع برنامج ذو إمكانات وكفاءات عالية المستوى ويستخدم فيه تكنولوجيا الإعلام والإتصال، يتضمن مجموعة من العناصر التي تتكامل فيما بينها لتحقيق الأهداف المرجوة ، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي[1].

– توفير البنية التكنولوجيا الأساسية المتمثلة أساسا في أجهزة الكومبيوتر والشبكات الداخلية والخارجية المساعدة

– إعادة هندسة مختلف العمليات التي تجسد خدمات الإدارة المحلية مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات البرمجيات التي سوف يتم الاعتماد عليها في تقديم الخدمة الكترونيا

– إعداد تطبيقات برمجية لكافة إجراءات أعمال الوحدة المحلية والخدمات المقدمة للجمهور. بناء قواعد المعطيات و إدخال الكم المتراكم من البيانات؛ تطوير منافذ تقديم الخدمة ، من خلال فتح موقع الكتروني خاص بالوحدة المحلية للتعريف بتا وبالخدمات التي تقمها مما يسهل تفاعلها مع الجمهور المطلوب ؛ التدريب والتنمية البشرية وهذا هو التحدي الأساسي ، حيث يجب أن يقتنع الموظف الذي كان يقدم الخدمة تقليديا بأنه أصبح مجبرا على تقديمها الكترونيا وهذا ما يتطلب منه حدا معينا من الكفاءة والمهارة في التعامل نع التكنولوجيا الحديثة.

[1]– يرقى حسين ، جوال محمد السعيد "تجربة بلدية مسقط في تطبيق الإدارة المحلية الإلكترونية"، المرجع السابق، ص: 3.

ب)- الأهداف الإدارة المحلية الإلكترونية:

تسعى العديد من الدول النامية نحو تقديم الخدمات إلى المواطنين وجمهور المتعاملين باستخدام الإدارة المحلية الإلكترونية، وهذا من أجل تحقيق التطوير والتوظيف الأمثل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، ومع الإنتشار السريع في استعمال الأنترنت داخل المجتمع، ازدادت الحاجة إلى مواكبة هذا التطور بما يسمح بتقديم الخدمات بأفضل نوعية وبطريقة سهلة ، وعليه يمكن أن نقول أن الإدارة الإلكترونية اليوم ضروري لأن تواكب هذه النقلة النوعية والكمية في طرق التواصل وتقديم الخدمة ، ولا يكون لها ذلك إلا بتحقيق الأهداف التالية : زيادة الوقت المتاح لتأدية الخدمة بحيث ضمن مفهوم الإدارة الإلكترونية يصبح بالإمكان الحصول عليها في أي وقت دون انتظار أو التزام بساعات عمل رسمية محددة.

-تقديم الخدمات للمواطنين بطريقة سهلة وسريعة ومنخفضة التكاليف ، بالإضافة إلى خفض الإحتكاك بين موظفي الهيئات المحلية والمواطنين الذي يتسبب في الكثير من الحالات في الصراع.

أ- إتاحة المعلومات عن كافة القوانين واللوائح للمواطنين على شبكة الإنترنت لزيادة معرفتهم بتا وفهمهم لها .[1]

ب- تحديد متطلبات الحصول على الخدمة والنماذج المطلوبة لتقديمها بما يمكن من استكمالها قبل الذهاب لمكان أداء الخدمة ، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض الوقت والجهد اللازم لأداء الخدمة ؛ ترشيد الإنفاق المحلي حيث يتم تخفيض عدد الموظفين ، بالإضافة إلى استبدال

[1] عبد الفتاح بيومي حجازي ,المرجع السابق,ص,148

استخدام المستندات الورقية والمخازن المتكدسة بالوثائق بالتحول نحو استخدام الحواسيب الإلكترونية .

ت- التخلص من صور البيروقراطية السلبية ومظاهر الفساد الإدارة ؛ وسوء تحقيق الشفافية من خلال إتاحة المعلومات بصورة متكافئة لكافة المؤسسات والمواطنين؛

ث- الترويج للخطط المستقبلية للوحدات المحلية ومشروعاتها التنموية المطلوبة : رفع كفاءة أداء الوحدات المحلية وإعدادها للإندماج في النظام العالمي لمواكبة نظم المعلومات الحديثة المتبعة ، الإرتقاء بثقافة ووعي المواطنين من خلال تشجيعهم على استخدام التكنولوجيا الحديثة[1].

المطلب الثالث : أنواع التنمية المحلية و أهدافها

سبق و أن ذكرنا أن للتنمية جوانب مختلفة و أبعاد متعددة، عن التنمية نقصد بها الشمولية، أي عندما نتكلم و أنها تمس جوانب الحياة بمختلف تركيباتها، هذا ما توضحه جميع تقارير الهيئات الدولية و التحاليل الفكرية للعديد من الدراسات النظرية والتطبيقية ، مما يجعلنا نخصص هذا المبحث لأنواع التنمية وجوانب التغيير التي تصبوا إليها

[1]- يرقى حسين ،جوال محمد السعيد، نفس المرجع السابق،ص:04 .

1-1 أنواع التنمية والمفاهيم المتشابهة بمصطلح التنمية .

التنمية لها جوانب مختلفة وأنواع متعددة تتمثل في:

1- التنمية الاقتصادية : تختلف اختلافا ضمنيا مع النمو و هذا لأنها تتضمن مجموعة من الإجراءات والخطط و التدابير التي يمكن أن تغير في كيفية و نوعية و نمط الحياة و أساليب الإنتاج أو هيكلة في البناء الاجتماعي، و التي يمكن أن تزيد بصفة دائمة و مستمرة في حجم السلع و الخدمات وبناء على هذين المفهومين يمكن التمييز فيما بينهما من خلال الجدول التالي:

هذا التمييز يجعلنا نستنتج أن التنمية الاقتصادية من أهم الأنواع التي تميز التنمية عن باقي الأنواع الأخرى، هذا لأنها تعتبر الجانب المادي للتنمية و تشمل مجالات أخرى الزراعة الصناعة، المالية، التجارة، يجعلها تحتوي العديد من الجوانب تختلف من مجتمع لآخر باختلاف الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية السائدة في كل مجتمع، بل قد تختلف حتى في المجتمع الواحد في فترة زمنية إلى أخرى، هذا ما تؤكده نظريات التخلف والتنمية والانتقادات التي وجهت إليها حول التنمية الاقتصادية؛ أنها تتضح في نمو الدخل القومي الذي يمثل دليلا جوهريا لتنمية المجتمع؛ تعتمد على جانب غير اقتصادي مثل الاتجاهات والقيم والنظم الاجتماعية و الثقافية السائدة؛ أنها تعتمد على متخصصين في التنمية وفي اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف حين توجه الأعمال لتحقيق الأهداف؛ لا تسير التنمية

الاقتصادية بمعدل واحد فقد تنفذ دون توقف أو قد يحدث العكس أو قد تنفذ ببطء أو تنحرف عن مسارها[1].

2- التنمية السياسية

يشهد العالم المعاصر تطورا ملحوظا في تطبيق الديمقراطية بمقوماتها الأساسية الحرية في صورها المتعددة حرية العقيدة و الفكر و التعبير حرية الانضمام إلى التنظيمات السياسية وتشكيل الأحزاب و الانتخابات و حرية الاختيار و المشاركة السياسية للشعوب في تقرير مصيرها[2].

إن بداية انهيار النظم الديكتاتورية و زيادة الاتجاه إلى الديمقراطية و التعددية يوضح لنا بروز جانب جديد للتنمية يعتمد تغيير نظام الحكم و الاتجاه نحو التعديد السياسية واحترام حقوق الإنسان خصوصا عند بعض الدول النامية مما يمكن الشعوب في تقرير مصيرها عن طريق الانتخاب والمشاركة في نظام الحكم و الانتماء إلى أحزاب أو إلى منظمات دولية كمنظمة حقوق الإنسان، ومنه تحدث تغييرات وتحولات تقود المجتمع إلى نظام حكم جديد يحترم مبادئ المجتمع و يحقق الحريات و القيم الإنسانية ومنه التنمية السياسية والتي تتضمن:

أنها تتضح في الحرية في صورها المتعددة حرية التعبير و الفكر و حرية الانضمام إلى التنظيمات السياسية وتشكيل الأحزاب و الانتخابات و حرية الاختيار؛ تتجلى التنمية السياسية

[1]- فؤاد عبد المنعم البكري ، "التنمية السياحية في مصر " ، المرجع السابق، ص: 29-30.

[2]- عاطف السيد ، "العولمة في ميزان الفكر ، المرجع السابق، ص : 57 .

في درجة المشاركة السياسية للشعوب في تقرير مصيرها؛ أنها تتخذ أشكالا متعددة يمكن أن تتباين من دولة إلى أخرى.

3- التنمية الاجتماعية و الثقافية

تنشط الممارسة الديمقراطية بقدر ما تستطيع حتى يكتب لها النجاح؛ عبارة عن التغيير الذي يلحق بالمجتمع حتى تشبع احتياجاته وزيادة نمو العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع مما يجعلهم يبدعون و ينشطون فكريا أدبيا أو فنيا وحتى عمليا. فالتنمية الاجتماعية تتضمن تغيير الأوضاع الاجتماعية السائدة والتي اكتسبتها المجتمعات لأسباب ما كالحروب والاستعمار و محاولة مسايرتها مع متطلبات العصر بطرق حديثة بغرض إعداد بنية اجتماعية جديدة وصلبة تقوم على[1] :

- إشراك أفراد المجتمع نفسهم في برامج التنمية لتحسين ظروف معيشتهم؛

- ملائمة هذه البرامج التنموية مع ظروف المجتمع و البيئة التي ينتمون إليها؛ تحقيق التوازن بين المفهوم الاجتماعي و المفهوم الاقتصادي.

أما التنمية الثقافية فترتبط بالمعرفة و المعتقدات والفنون الأخلاقيات والقوانين والتقاليد وكل العادات لدفع القدرات الإنتاجية للمجتمع حتى تتجاوب مع مستلزماته وطموحاته إما الاقتصادية لزيادة معدل الدخل والاجتماعية كالآداب و الفنون .

[1]- عاطف السيد، نفس المرجع السابق ، ص 59.

4- التنمية السياحية والبيئية

أ- التنمية السياحية : تعتبر السياحة إحدى الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة مما يجعلها محور اهتمام العديد من البلدان نظرا لاحتوائها على عدة أنشطة تساهم بشكل كبير في رفع قدرة البلاد في مواردها المالية وقدراتها الاقتصادية ترتكز التنمية السياحية على المنتج السياحي الذي يكون على شكل تقديم الخدمات والارتقاء بها لمقابلة متطلبات و احتياجات السائحين ويتخذ المنتج السياحي عدة أشكال متباينة تتناسب مع نوعية البيئة و الموارد و الهياكل و المراكز السياحية التي تحتويها المنطقة هذا ما يجعلنا نذكر أن السياحة عبارة عن نشاط مركب يشمل العديد من القطاعات منها النقل الإيواء الطعام التسلية و غيرها. وهي تؤثر وتتأثر بالمحيط الاجتماعي الثقافي الاقتصادي السياسي التكنولوجي و البيئي.

ب-التنمية البيئية : إن التقدم التكنولوجي يعتبر كذلك ركيزة أساسية للتنمية الشاملة كما انه أحدث نقلة هامة في مستويات المعيشة للمجتمعات غير أن كل الدلائل تشير إلى أن هذا التقدم كان على حساب الطبيعة ومواردها و أن استعمال التكنولوجيا بشكل مفرط و خاطئ زاد من تلوث البيئة وإفقار الأرض وارتفاع التصحر فأصبحت حياة الإنسان مهددة هذا ما أدى إلى الاهتمام أكثر بالبيئة و ظهور شكل جديد للتنمية وهو التنمية البيئية.[1]

إن التنمية البيئية أصبحت محور اهتمام العالم بأسره نظرا لأن البيئة تمثل أهم عناصر التنمية وتتطلب وجود برامج ومخططات تسمح بالحفاظ على الثروات الطبيعية وحمايتها بشكل يؤمن من بقائها و استمرار منافعها للحياة البشرية. من هذا نرى أن تحقيق الغاية المثلى للتنمية

[1] صلاح الدين عبد الوهاب , التنمية السياحية , مطبعة الزهوان ,القاهرة ,1991,ص,-65 .

البيئية تأتي عن طريق الحفاظ على استمرارية الثروات التي تؤمن حياة الإنسان ، كما يمكن أن تحقق معدلات التنمية في المجتمع وفقا لنموذج امثل تتلخص ملامحه فيما يلي[1] :

– أن الإنسان في حالة تفاعل مع البيئة التي يعيش فيها.

– أن الجوانب البيئية و الاجتماعية يجب أن تؤخذ في الاعتبار بنفس الأهمية التي تؤخذ بها الجوانب الاقتصادية؛ استغلال موارد المجتمع أحسن استغلال دون التسيب أو الإفراط في استعمالها.

– الاعتماد على الأسلوب التخطيطي في كل عملية من عمليات التنمية وعلى كافة المستويات القومية و المحلية.

المفاهيم المشابهة لمصطلح التنمية :

– النمو : يقصد بالنمو الزيادة العفوية التي تحدث في إجمالي إنتاج السلع والخدمات بمعدلات نمو معينة، يمكن أن تكون ضعيفة أو أقوى. 2.

– التطور : لفظة التطور رغم شيوعها ليس لها حضور في كتب التراث أما في العصر الحديث فجاء في المعجم الوسيط أن التغيير التدريجي الذي يحدث في بنية الكائنات الحية وسلوكها ويطلق أيضا على التغير التدريجي الذي :« يحدث في تركيب المجتمع أو العلاقات أو القيم السائدة.

[1]– احمد مصطفى خاطر ، "التنمية الإجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2002 ، ص 69 .

[2]– عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية الدار الجامعية للنشر، مصر، 1999م، ص37.

التطور هو عملية تكشف عن الاتجاهات « وترى نور الهدى لوشن أن مفهومه يتعلق التغييرات الطارئة على العالم.

التحديث : مفهوم التحديث يصعب ترجمته موضوعياً في ضوء خصائص أو نتائج يمكن اكتشافها . لذا يعرف من خلال وجهات نظر متعددة في العلوم الاجتماعية . فبعض التعريفات يتسم بالنسبية المطلقة و الآخر ينطلق من مسلمة أن هذه العلوم لديها القدرة على التوجيه و النقد و كشف مواطن الخلل الوظيفي في البناء الاجتماعي . مما أدى الى ظهور تعريفات متحيزة كالقول مثلا بأن التحديث هو إكتساب الطابع الغربي (السيد الحسيني و آخرون ، دراسات في التنمية الاجتماعية ، 1974م) . و لكن المنهج العلمي ساعد على صياغة تعريف مقبول للتحديث ، فأصبح يشبر الى نموذج محدد للتغير في المجتمع ، و أنه العملية المعقدة التي تستهدف إحداث تغيرات في الجوانب الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية والأيديولوجية في المجتمع.

و يلعب التحديث دوراً هاماً في عملية التنمية. فالتنمية و التحديث يسيران متوازيان منذ أكثر من قرن في أنحاء كثيرة من العالم.

و يرتبط مفهوم التحديث بالتنمية . فيعني التغير في اتجاهات الأفراد و سلوكهم الاجتماعي والسياسي و الاقتصادي من جهة ، و بالتغير في البناء الاجتماعي من جهة ثانية .

2-2: أهداف التنمية:

1- الأهداف الاقتصادية التقليدية :

1-1) **أسباب اختلاف الأهداف:** إختلاف بلدان العالم في مستويات التقدم الفني و المعيشة واكتساب الثروات، وكذلك البيئة الاقتصادية و الاجتماعية التي تنتمي إليها، يجعلنا نفكر عند محاولة تحديد أهداف التنمية الرجوع إلى تعريف التنمية والمراحل التي مرت بها إلى تعدد الآراء والكتابات و وفقا لهذا فان التنمية تحدد أهدافها طبقا للبرامج و المشروعات ونماذج التنمية السائدة في كل دولة والى شدة تعقد عوامل التخلف و تبيانها من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر بالإضافة إلى اختلاف المذاهب و المدارس الفكرية التي يؤمن بها الباحثون وكذلك التداخل و التقارب بين مصطلح التنمية مصطلحات أخرى، وعليه يمكن تحديد أهداف والمفكرون التنمية وفقا للاتجاهات التي سارت فيها1.

2-1) الأهداف الاقتصادية التقليدية:

إن كتاب ادم سميث "ثروة الأمم" كان له أثر كبير في جعل الشعوب ترتكز في كيفية إحداث نمو اقتصادي أو ما يسمى بمشكلة التنمية الاقتصادية . عن طريق تقسيم العمل ومدى قدرة العمال على استخدام المعدات والآلات المتخصصة الذي يؤدي بدوره إلى التراكم الرأسمالي و من ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل مما يسمح على تحقيق رغبة الأفراد في تخصيص جزء من الموارد الإنتاجية التي يملكونها من اجل إنتاج السلع الإنتاجية بدلا من إنتاج السلع

[1]- فؤاد عبد المنعم البكري ، التنمية السياحية في مصر" ، المرجع السابق، ص: 20 .

الاستهلاكية ضف إلى ذلك امتداد و توسيع السوق. وقد قام دافيد ريكاردو بتوضيح كيفية ظهور وانتشار الركود في كافة الاقتصاديات و تصور إمداد السكان المتزايد بالطعام يتزايد مع استمرار عملية التنمية هذا ما يوقف عملية التنمية ثم جاء جون ستيوارت ميل الذي يرى أن الاقتصاد يصل إلى حالة الركود عندما ينطوي بصفة عامة على تقدم كبير على الأحوال التي سادت عصره[1].

طبقا لهذا التحليل نستنتج أن التنمية وفقا للنظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، تهدف إلى: الزيادة في ثروة الأمة عن طريق تقسيم العمل والتخصيص الذي يؤدي إلى التراكم الرأسمالي وتوسيع حجم السوق وتحسين مستويات الأجور للعمال، ومنه تحسن مستويات المعيشة..

– إحداث تقدم تكنولوجي باستمرار بطريقة ينتج عنها بروز مشروعات استثمارية ذات عوائد مرتفعة، و أن ثمرة النمو الذي يكون ذات طبيعة تدريجية منسقة تحقيق طموحات المجتمع و رفع مستوى الحياة في التنمية هي جميع جوانبها بصفة دائمة و وفقا لبرامج ومشروعات متعددة. مختلفة.

3-1) الأهداف الاقتصادية الجديدة للتنمية

إن تعدد الآراء والأفكار والبرامج والتوجهات، منذ الماضي إلى وقتنا الحالي، يؤدي بنا استخلاص أهداف أخرى جديدة متعددة للتنمية يمكن ذكرها وفقا للاتجاهات الأربعة التالية :

[1]– محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، " التنمية الاقتصادية" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ،ص70.

الاتجاه الأول : يرى أصحابه أن أهداف التنمية ترتكز أساسا على التطور و التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ما دام خطط و برامج التنمية تهدف إلى تحسين مستويات المعيشة للمجتمع باعتباره الوسيلة الأساسية و المصدر الهام لإزدهار الأمة و تقدمها.

الاتجاه الثاني: يرى أصحابه أن عملية التنمية تهدف إلى تغيير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية القديمة التي تعد مسايرة لروح العصر، أو إقامة بناء اقتصادي و اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة، وقيم مستحدثة و مستويات إنتاج، و مداخيل و ثروات حديثة تتسمح لأفراد المجتمع بتحقيق أكبر قدر ممكن من الحاجات والرغبات لمتطلبات المعيشة الجديدة[1].

الاتجاه الثالث : يركز أصحابه على قدرات أفراد المجتمع، أي التنمية هدفها هو توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها، و تجدر بنا الملاحظة هنا أن التنمية لها جانبان هما : جانب تكوين القدرات، جانب الاستفادة من القدرات .

الاتجاه الرابع : يرى أصحابه أن التنمية عملية كاملة، بحيث كل تغيير يطرأ على احد النظم يحدث تغييرا في بعض النظم الأخرى المكونة للبناء الاجتماعي، هذا الاتجاه هو الذي يتماشى مع تقرير البنك الدولي (WB) سنة 1991 عن التنمية عندما أكد قائلا : " إن التحدي في التنمية هو تحسين جودة الحياة، خاصة في دول العالم الفقيرة، فجودة أفضل تفضل بشكل عام عن مجرد تحقيق دخول أعلى، ولكنها تستلزم أكثر بكثير من ذلك ، أنها تتناول موضوعات

[1]– عبد القادر محمد عبد القادر ، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية ،الإسكندرية، 2003، ص 39.

مهمة نسبيا مثل تعليم أفضل، مستويات أعلى من التغذية والصحة، فقر أقل ، بيئة أنقى ، توازن أكثر و مساواة في الفرص، حرية شخصية وفردية اكبر و حياة أغنى بالثقافة"[1].

وعليه نفهم من هذا أن التنمية تهدف إلى :

تغييرات رئيسية في الهياكل الاجتماعية، أساليب حياتية جديدة، إلى جانب دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق المساواة، وتقليل الفقر حتى محاولة القضاء عليه؛

. يجب أن تمثل سلسلة التغييرات بكاملها والتي من بينها أن يتوافق نظام اجتماعي بأكمله مع رغبات احتياجات الأفراد و الجماعات المتعددة داخل النظام، و ينتقل بعيدا عن شروط الحياة، و الذي يرى بشكل واسع أنه غير مقبول و غير مرضي تجاه موقف أو شرط الحياة و الذي يعد انه أفضل ماديا و روحيا.

2- الأهداف الجوهرية العامة للتنمية

من خلال دراستنا لأهداف التنمية التقليدية والجديدة يمكن القول أن التنمية تهدف في الأساس إلى تحقيق مايلي:

- زيادة في الدخل القومي الحقيقي أو الإنتاج القومي الحقيقي، و كذلك نصيب الفرد زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع؛ منه، هذا ما يساعد على

[1]- ميشال تودار ، ترجمة محمود حسن حسني ،محمد حامد محمود ،" التنمية الاقتصادية" ،دار المريخ للنشر ،2006،ص54. ميشال تودار ، نفس المرجع السابق ، ص55.

– إزالة الفوارق بين مختلف طبقات المجتمع و محاولة تحقيق تكافئ يمكن من تقوية الروابط و العلاقات الاجتماعية بين أفراده ليتماسك مع مواصلة أو استمرارية إشباع و تغطية الحاجات الضرورية لأفراده.

– العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي و الاستقرار السياسي حتى يطغى جانب على الآخر.

تأكيد التعاون بين الحكومة و الهيئات المحلية لمنع تكرار الخدمات و إزدواجها لتحقيق التكامل في مختلف المجالات أو تنسيق العمل بين الهيئات العاملة في مجال التنمية سواء كانت أهلية أو حكومية, كما تهدف إلى رفع مستوى الخدمات القائمة بالفعل، و تدعيم الهيئات القائمة بها بالمساعدات الفنية و المالية حتى يمكن تحقيق أهدافها [1].

تهدف التنمية على إيجاد توافق بينها و بين المجتمع المحلي عن طريق وضع مشروعات و برامج مسبقة محليا تقوم على تطوير المجتمع ثقافيا وحضاريا، مما يدعم نجاح التنمية على المستوى القومي.

استغلال الموارد البشرية و المالية و الطبيعية التي تجعل المجتمع يستفيد منها باستمرار و بشكل تحقق فيه العدالة الاجتماعية و العيش الكريم و التوزيع العادل للدخل القومي و تثبيت القيم و العلاقات و الأهداف الجماعية.

[1]– فؤاد عبد المنعم البكري،" التنمية السياحية في مصر" ،المرجع السابق ،ص 34.

خلاصة الفصل

يعد تطور تكنولوجيا الإعلام والإتصال من أبرز مظاهر الربع الأخير من القرن الماضي وبدايات القرن الحالي، و يرى العلماء المختصين في هذا المجال أن تطور صناعة تكنولوجيا المعلومات والإتصال يعد أهم إنجاز تكنولوجي تحقق، حيث إستطاع الإنسان أن يلغي المسافات و يختصر الزمن و يجعل من العالم أشبه بالشاشة الإلكترونية الصغيرة.

لقد غزت تكنولوجيا الإعلام والإتصال كل نواحى الحياة اليومية لكثير من البلدان و خاصة الصناعية منها، وأصبح الإقتصاد الرقمي سمة العصر في هذه البلدان و تأثر أصحاب المال والأعمال بهذه الموجة الجديدة، سواء على مستوى الكلي أو الجزئي، و لعل الأنشطة التجارية و التسويقية تعد أكبر المستفيدين من تكنولوجيا الإنترنت، حيث سخرت هذه الأخيرة خدمات لتسهيل حركة التبادلات و تحسين العلاقات، سواء ما بين المؤسسات فيما بينها أو بين المؤسسات و زبائنها.

الفصل الثاني

تكنولوجيا الإعلام والإتصال كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر

تمهيد :

أصبحت تكنولوجيات الإعلام والاتصالات عاملا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه في التنمية المحلية وقد تطلب النهوض بالاقتصاديات استغلال الموارد الطبيعية استغلالا مفرطا، الأمر الذي أدى إلى تدهور البيئة، كما أن الموارد التي تكون مصدر ضرر للبيئة قد تحول في بعض الأحيان دون نجاح النموذج التنموي نفسه. ويهدف هذا العمل إلى تسليط الضوء على الدور المنوط باستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصالات لتحقيق أهداف التنمية المحلية، من خلال التركيز على مدى مساهمة هذه التكنولوجيات في المحافظة على حق الأجيال المستقبلية في الاستفادة من الموارد الطبيعية الحالية، وكذا الآثار الإيجابية المترتبة عن استعمالها في شتى المجالات.

المبحث الأول : دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الأداء المتميز للمؤسسة:

لقد أصبحت الإدارة الحديثة تملك قوة مذهلة الكترونية، جعلتها قادرة على الربط بين الوظائف الداخلية، ومختلف المتغيرات البيئية الخارجية، بفضل ما تقدمه تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خدمات باتحادها مع المورد البشري المؤهل، وهذا ما برهنته فاعلية الأداء [1]

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتحسين أداء المؤسسة:

يشمل هذا المطلب علاقة المؤسسة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال والعوامل المؤثرة على

[1] بن داودية و هيبة ، واقع قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ، مداخل مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين مزايا تنافسية للبلدان العربية ، جامعة شلف ، الجزائر ، ص 4 ..

أولا: علاقة تكنولوجيا الإعلام والاتصال بتطوير الأداء في المؤسسة:

العلاقة بين المؤسسات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال هي علاقة ذات اتجاهين، فكل منهما يؤثر في الاخر ضمن مجموعة من العوامل كالمحيط الخارجي، والثقافة والهيكل التنظيمي وعمليات التشغيل، إلى جانب المؤثرات السياسية الداخلية، فقد أصبحت المعلومات تدخل وتخرج بأشكال ثلاث المرئية والمسموعة والمقروءة في أن واحد. ودخلت الى عالم الاعمال أيضا المواقع الافتراضية وغيرها من التطورات الجارية في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وادماجها مع متطلبات عملياتها من أجل دفع عجلة تطورها الى الامام. والشكل الموالي يوضح شكل ابعاد هذه العلاقة. [1].

الشكل رقم (5): العلاقة بين المؤسسة وأبعاد تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

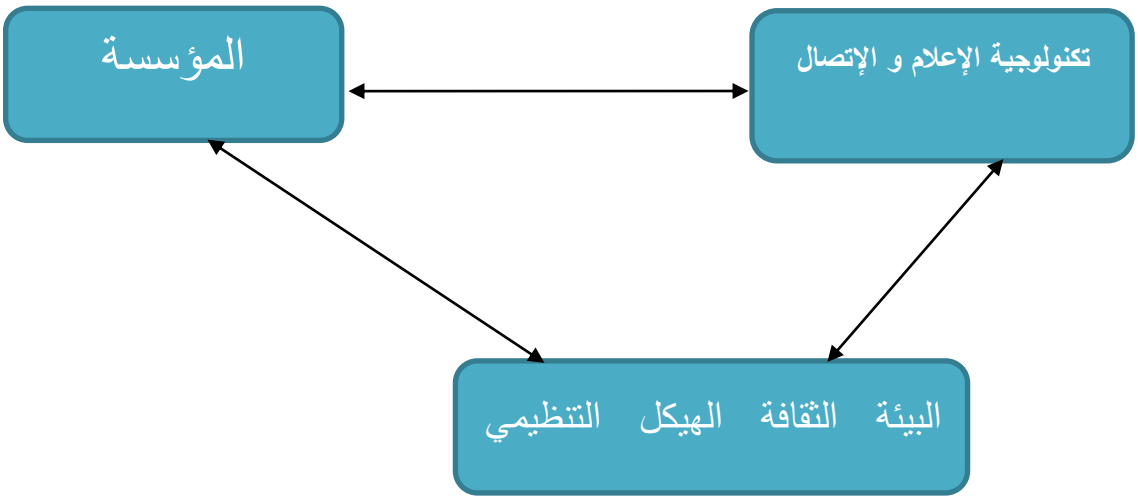

المصدر : المخطط من إعداد الطالبة بناءا على ما سبق

[1]- المصلوة مزهر شعبان العاني شوقي ناجي ، السليات الإدارية و تكنولوجيا المعلومات ، الاتصالية الراء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2008.

ثانيا: العوامل المؤثرة على أداء المؤسسة:

يوجد العديد من العوامل المؤثرة فمنها ما هو خاص بالفرد وما هو خاص بالمؤسسة وخصائصها، فالأداء يتأثر بعوامل داخلية تتعلق بالفرد منها الحاجيات المزاج وغيرها وأخرى بالمؤسسة منها أهداف وثقافة المؤسسة، نمط القيادة[1].

ومنه ما هو خارجي يخص مجموعة من المتغيرات الخارجة عن إدارة المؤسسة

العوامل الداخلية: وهي في المحيط الداخلي للمؤسسة وتنقسم الى قسمين:

العوامل التقنية: وهي مختلف القوى والمتغيرات التي ترتبط بالجانب التقني في المؤسسة وتضم ما يلي:

أ- نوع التكنولوجيا المستعملة.

ب- نسمة الاعتمادات على الآلات مقارنة بالعمال.

ت- نوعية المواد المستخدمة.

ث- الموقع الجغرافي للمنظمة.

ج- التوافق بين المنتجات المنظمة ورغبات طالبيها.

ح-مستوى الاسعار

خ-المنظمة من حيث المخازن الورشات، التجهيزات، والآلات.

1- الدمية تعليم ، أداء العاملين في إدارة الموارد البشرية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة باتنة، 2008، 56.

العوامل البشرية: وهي مختلف القوى والمتغيرات التي تؤثر على استخدام المورد البشري في المؤسسة وتضم على الخصوص:

أ- ظروف العمل.

ب- القدرة الشخصية.

ت- حاجات ورغبات الافراد.

ث- المعرفة، الخبرة، التعليم، التدريب.

ج-التكوين النفسي .

العوامل الخارجية: تتمثل في مجموعة المتغيرات والقيود التي لا تستطيع المؤسسة التحكم فيها، فهي با الى المحيط الخارجي الذي هو مصدر للفرص التي تحال المؤسسة استغلالها، ومصدر للمخاطر التي المؤسسة التأقلم للتخفيض من حدتها. ويمكن ايجازها فيما يلي:

العوامل السياسية: ان علاقة المؤسسة بالمتغيرات السياسية التي تشمل جانب القرارات السياسية كالحرب، على نشاط بعض المؤسسات الانقلابات كلها تؤثر على أداء المؤسسة.

العوامل الاقتصادية وتشمل كل معدلات الفائدة معدلات التضخم معدلات البطالة، اتجاهات الأجور، توفر الطاقة.[1]

العوامل الاجتماعية: تتمثل في التركيبة السكانية، التوزيع الجغرافي الأنماط الاستهلاكية ومستوى التعليم. العوامل التكنولوجيا وتشمل معدلات الاتفاق على البحث والتطوير، تطور

[1] اسعلي عادل ، الاعلام المالي المؤسسة الاقتصادية قياس وتقيهم ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير بجامعة بسكرة ، الجزائر ، 2002 ، ص12.

وسائل الاتصالات وأنظمة المعلومات والاختراعات الجديدة وغيرها من القوى في حل المشكلات العمل من خلال التقنيات الحديثة.[1]

المطلب الثاني : تأثير تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصالات في المؤسسات الإدارية

لقد غيرت الثورة الرقمية المتمثلة في تكنولوجيا الإعلام والاتصالات من المفاهيم الإدارية الحديثة، فنجد أن معظم دول التكنولوجيات المتطورة، خاصة المنظمات الإدارية التي لها علاقة بتقديم الخدمات للمواطنين و ذلك بدرجة متفاوتة بالنظر إلى درجة تطور تلك الدول ، مدى حداثة جهازها الإداري واستخدامه للتكنولوجيا المتطورة [2].

1- مظاهر تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصالات في المؤسسات الإدارية

إن تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصالات كان له انعكاس كبير على المنظمات الإدارية وأعمالها وأنشطتها المختلفة ولعل أهم هذه التطورات تتمثل فيما يلي:

إنشاء شبكات المعلومات في المؤسسات الإدارية ، فلم يعد الاستخدام فرديا لهذه الأجهزة بل قد أصبح بمثابة عمل جماعي، وقد أسهم ذلك في توجه هذه المؤسسات نحو تنمية العمل الجماعي و التنظيم على أساس فرق العمل المتصلة وتأكيد التوجه نحو التنظيم والإدارة على أساس العمليات، و التحولات الكبرى في تطبيق تكنولوجيا المعلومات التي لم تعد قاصرة على تطبيقات منعزلة في مجالات المؤسسات الإدارية المختلفة مثل الحاسبات

[1]- المجندين عبر دراسة استراتيجية التنوع في الحسين الاداء المؤسسة ، رسالة ماجستير علوم اقتصادية و علم التسيير، جامعة بسكرة.

[2]– عامر إبراهيم قنديلمي عبد الستار العلي، غسان العمري المدخل إلى إدارة المعرفة، عمان، دار المسيرة للنشر والطباعة،2006، ص ص 134 ، 135.

الشؤون المالية وشؤون الأفراد، والتي تحولت إلى نظم مترابطة من خلال قواعد بيانات مركزية ومشتركة ، يمكن للعاملين في مختلف المجالات التعامل معها مباشرة وذلك من خلال تطور تكنولوجيا نظم المشروعات والتي تمثل العمود الفقري للمنظمة الجديدة المتميزة بالانفتاح والترابط، حيث تتيح هذه النظم التعامل عبر التقسيمات التنظيمية المتعددة توفر المعلومات الكترونيا، و تتيح على مستوى المؤسسة المساعدة في اتخاذ القرارات. ففي ضوء الأوضاع الجديدة التي أوجدتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و تأثيرها على الإدارة. بدأ تيار فكري جديد ينسجم مع عصر التكنولوجيا (المنظمات الحديثة) تختلف عن المنظمات التقليدية. وعلى العموم فإن تكنولوجيا الإعلام والاتصالات هي التي جعلت المنظمات الرقمية الالكترونية ممكنة الوجود والنجاح لأنها تمكنها من التنسيق و السيطرة وكذلك جمع وتحليل اكبر كميات من المعلومات بشكل سريع جدا و بمنتهى الدقة في كل أرجاء العالم فهذه التكنولوجيات تقدم التسهيلات المناسبة للمنظمات الالكترونية خاصة فيما يتعلق بعلاقتها بالتعامل على المستوى العالمي. بالإضافة فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت تحقق مستويات غير مسبوقة من الانجازات وذلك من خلال تجسيد الملامح الآتية في المنظمات الإدارية المعاصرة [1].

أ/ فرق الأعمال عالية الأداء:

إن تكنولوجيا الإعلام والاتصالات تضمن تواصل فرق الأعمال التي قد تضم أفراد ينتمون إلى إدارات مختلفة و لكن تترابط أعمالهم و يحتاجون إلى تبادل المعلومات بسرعة ، بما

[1]– علي السلمي، خواطر في الإدارة المعاصرة، القاهرة، دار غريب للنشر ، 2001 ، ص 31.

يساعدهم على تحقيق النتائج والأهداف من خلال عملهم المشترك، فليس بالضرورة أن يكون أفراد الفريق يعملون بنفس الإدارة و لكن الأهم على فرق الأعمال التي تعبر عن تسلسل النشاطات و ترابطها في عمليات متكاملة تؤدي إلى تحقيق نتائج محددة وكاملة.

ففي ظل التطور الهائل في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصالات تحول التنظيم من الشكل الهرمي التقليدي إلى التنظيم المفتوح المترابط القائم على تعاون و تكامل فرق عمل من مجالات تخصص مختلفة حيث كل فريق يعتمد على الفرق الأخرى للحصول على المعلومات.

ومن أهم نتائج ذلك توفير الوقت تحسين استخدام الطاقات الإنتاجية سرعة الاستعجال لطلبات المواطنين، الدقة في التنفيذ واكتساب الميزات التنافسية [1].

ب / **التنظيم المترابط :**

إن المنظمات التي تتعامل مع التطبيقات المنعزلة لتكنولوجيا الإعلام والاتصالات، تعاني من افتقار الترابط والتكامل بين أجزائها وهذا ما يرفع من تكلفة الأداء ويتسبب في طول الوقت المستغرق ، للوصول إلى النتائج التي تحتاج لتكاملها إلى مدخلات من التطبيقات المختلفة، وغالبا ما تستخدم تلك التطبيقات المتعددة تكنولوجيا غير متوافقة وتتطلب مقومات و برامج مختلفة عن بعضها البعض، كما أن هذه التطبيقات المنعزلة تعاني من مشكلة التكرار.

[1]– على السلمي، المرجع السابق، ص 320.

وتسعى تكنولوجيا الإعلام المستخدمة في المنظمات المترابطة إلى تحقيق الربط بين المكونات الرئيسية للمنظمة والتي تتمثل في الموارد البشرية والموارد المادية.

فالتنظيم المترابط يتمتع بميزة التدفق المرن للمعلومات بين قطاعاته و سهولة وصولها إلى مستخدميها في الوقت المناسب ومن ثم يصبح اتخاذ القرارات أسرع وأفضل.

ج/ التنظيم الممتد:

الفكرة الأساسية في التنظيم الممتد هي استيعاب الأطراف الخارجيين واعتبارهم جزء من التنظيم وتسيير تعاملهم مباشرة دون الحاجة إلى توسيط عناصر من داخل التنظيم وذلك وفق التصورات التالية:

- الترابط مع العملاء:

حيث يمكن للعميل من خلال استخدام الحاسوب في نقطة البيع مثلا أن يدخل طلباته ومواصفات السلعة أو الخدمة التي يريدها، فيتم الآن ربط العملاء الكبار مباشرة مع المنظمات التي يتعاملون معها مثل شركات الطيران ووكالات السفر، حيث يحصل العميل على كافة الخدمات دون أن يغادر مكتبه و دونة الحاجة إلى اتصالات بشرية.

- الترابط مع الموردين:

حيث يتم ضبط نظم الشراء و التوريد في المنظمة الكترونيا مع نظم تخطيط الإنتاج والبيع لدى المورد ومن ثم تجرى عملية تبادل المعلومات بين الطرفين ويجرى التوريد مباشرة، و قد أسهمت هذه التكنولوجيا في سرعة التطبيق الفعال لنظم الشراء والإنتاج. [1].

[1]- على السلمي، المرجع السابق، ص 322.

2- تأثير الإنترنت على أعمال الإدارة

الإدارة اليوم تواجه تحديات جذرية بفعل تصاعد الموجة القوية للأنترنت وخدمات الويب بكل خصائصها المميزة.

1 مكانة الانترنت في الإدارة:

إن مكانة الانترنت في الإدارة تشهد تجاذبا شديدا بين رأيين مختلفين [1].:

الرأي الأول:

أصحاب هذا الرأي يجزمون على أن الانترنت ليست سوى أداة أو وسيلة من وسائل الإدارة، فهي مجرد تكنولوجيا لابد من إدارتها بطريقة تضمن تحقيق أهداف المنظمة، و يمكن أن نلاحظ ذلك في دعوة بيتر دراكر على اعتبار الانترنت مجرد تكنولوجيا و دعوة ميشل بورتر الذي يرى بان الانترنت لم تأتي بتحولات عميقة تبرر تأثيره على الأعمال إذا لم يأتي بقواعد جديدة للمنافسة فلازالت القواعد القديمة هي التي تتحكم باللعبة.

الرأي الثاني:

يؤمن أصحاب هذا الرأي أن التكنولوجيا أصبحت تقود كل شيء بما في ذلك الإدارة و مبادئها ووظائفها وان الانترنت التي تقوم على التشبيك الفائق أخذت تضع الهرمية وهي المبدأ الأساسي الذي قامت عليه قوة الإدارة والتسلسل التنظيمي وهذا المبدأ أصبح موقع شك عميق سواء في توزيع السلطة الإدارية أو الاتصالات، كما أن إنشاء القيمة على أساس

[1]- نجم عبود نجم، الإدارة الالكترونية الإستراتيجية، الوظائف المشكلات، الرياض، دار المريخ للنشر، 2004، ص 199,198.

النشاط الافتراضي أخذ يبرز حقيقة أن القيمة يمكن إنشاؤها عبر الاتصال عن بعد كما أن المنظمات التقليدية القائمة على النشاط المادي وجدت نفسها بحاجة كبيرة

إلى العمل في فضاء تنافسي جديد فأنشأت مواقع الويب الخاصة بها. وبين هذين الرأيين فإن الكثير من المختصين يجزمون على أهمية الموازنة بين الرأيين وذلك بالتأكيد على أن الانترنت تمارس دورا في إغناء الرؤية الإدارية من اجل تطوير الأعمال و القدرات الجهوية للمنظمة فهي بشبكتها الواسعة وسرعتها الفائقة تقوم بزيادة الكفاءة التشغيلية لهذه الأعمال وقد أثار انترني تجان" إلى أهمية التوازن في طرح مسالة الانترنت و التركيز على مساهمتها في الأعمال الجهوية للمنظمة وجعلها أكثر كفاءة.

كما أن ميشال بورتر رغم انتقاده للآثار السلبية للانترنت فانه يؤكد على آثارها الايجابية على جميع المكونات الرئيسية والأنشطة الإدارية والنظر إلى المجالات التي يتم فيها الأنشطة الافتراضية والأنشطة المادية و المجالات التي تكون الاستفادة من الانترنت كبيرة. وأن الخبرة الإدارية الطويلة تقدم مفاهيم و ممارسات كثيرة و فعالة في تحقيق ذلك ظل النظرة المتوازنة للعلاقة بين الإدارة و الانترنت.[1]

2/ سمات العمل بالأنترنيت:

إن العمل بالانترنت يختلف عن العمل التقليدي وهو يتميز بعدة خصائص منها:

2-1 انه عمل فردي: بمعنى أن الموظف الذي يعمل على الشبكة يعمل بشكل منفرد من خلال حاسوبه منعزلا عن غيره.

[1] نجم عبود نجم , المرجع السابق ,ص'200 .

2-2 انه عمل منتشر وموزع فيمكن للموظف أن يقوم بعمله من منزله لأية منظمة وفي أي موقع وهذا يوزع قدرات المنظمة جغرافيا وعلى نطاق منتشر وموزع بشكل متباعد على الشبكة [1].

2-3 انه عمل آني بفضل سرعة الاتصالات فان المهام المطلوبة أو الخدمات المقدمة يتم انجازها آنيا، وبسرعة فائقة عكس ما كان يحدث في الإدارة التقليدية.

2-4 انه عمل تفاعلي زبوني فالعمل على الانترنت هو عمل تفاعلي بدرجة عالية مع العملاء والزبائن فيتسم بأنه مفتوح.

2- أنه عمل قابل للتحول ببساطة إلى الخدمة الذاتية: الانترنت تقوم على الخدمة الرقمية التي تكون قابلة للتحول إلى خدمة ذاتية من خلال البرمجيات المستخدمة في موقع المنظمة.

2- أنه عمل مقتدر ومتمكن إداريا إن كل الخصائص السابقة تتطلب نمطا من الموظفين والمهنيين الذين يكونون مقتدرين وعارفين بالتكنولوجيا الرقمية ومتمكنين بالصلاحيات الإدارية أو حرية التصرف التي تجعلهم قادرين على الاستجابة الآنية دون الرجوع إلى الإدارة لأخذ التعليمات والأوامر خاصة مع العملاء في الطرف الآخر والذين لا يستطيعون الانتظار.

3- التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية:

لقد شهدت الإدارة منذ نهاية القرن 19 و حتى نهاية القرن 20 تحولات وتحديات عميقة وواسعة سواء على مستوى الفكر الإداري ، ومدارس الإدارة أو على مستوى الممارسة

[1]- نجم جود نجم، المرجع السابق، ص :151، 152.

والتطبيقات الإدارية حيث استطاعت الإدارة أن تمثل هذه التحديات وتتطور معها بطريقة حققت معها نضوجا متصاعدا تتجسد في زيادة فاعلية العملية الإدارية وكفاءتها.

أ/ خطوات سير العمل في الإدارة التقليدية:

الإدارة التقليدية هي تلك الإدارة التي يتم تنفيذ أعمالها بالمعاملات الورقية، كما هو متعارف عليه وهذا يتطلب وجود مستودع كبير لحفظ المعاملات الورقية في ملفات ومجلدات ومكاتب [1].

وخطوات سير العمل فيتم على سبيل المثال كما يلي:

الموظف الذي يرغب في طلب إجازة عليه أن يقوم بالأعمال التالية:

أ- الحصول على نموذج طلب الإجازة.

ب- تحويل النموذج إلى معاملة وذلك بتعبئة البيانات.

ت- إرسال المعاملة إلى مدير القسم.

ث- موافقة مدير القسم وإرسالها إلى مدير الإدارة.

ج- موافقة مدير الإدارة وإرسالها إلى مدير شؤون الموظفين.

ح- موافقة مدير شؤون الموظفين وإرسالها إلى الموظف المختص بالإجازات.

خ- حفظ المعاملة في ملفات خاصة بها.

[1]- محمود القنوة، الحكومة الالكترونية والإدارة المعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2010 ، ص 24.

هذه سبع خطوات لتنفيذ عملية إدارية واحدة من أبسط العمليات الإدارية، ففي حالة ضياع المعاملة في أي مرحلة من مراحل تنقلها فان هذا يؤثر على إنتاجية العمل، ولنا أن نتخيل أن عشرات أو مئات العمليات الإدارية تتم في اليوم الواحد، بل أن بعض الموظفين يتعمد الاحتفاظ بالمعاملة في مكتبه إلى اجل غير مسمى ويقول كلمته المعروفة ارجع غدا أو بعد أسبوع أو بعد شهر وهذا الواقع في معظم الإدارات.

وهناك مجموعة من السلبيات في الإدارة التقليدية منها :

أ- تلف بعض المعاملات الورقية بسبب التقادم.

ب- صعوبة الحصول على بعض المعلومات من هذه المعاملات.

ت- التكاليف الباهظة لصيانة المعاملات الورقية وإصلاح التالف منها.

ث- إمكانية ضياع بعض المعاملات سهوا أو تعمدا.

ج- توفير غرف كبيرة لحفظ المعاملات الورقية.

ب / متطلبات تطبيق الإدارة الالكترونية

ان تطبيق الإدارة الالكترونية يجب أن يراعي عدة متطلبات هي [1].:

- البنية التحتية

إن الإدارة الالكترونية تتطلب وجود مستوى مناسب إن لم نقل عال من البنية التحتية التي تتضمن شبكة حديثة للاتصالات والبيانات وبنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية

[1]- www. Abahe.co.uk تاريخ الإطلاع 02/05/2023

واللاسلكية تكون قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية نفسها من جهة وبين المؤسسات والمواطن من جهة أخرى.

- توافر الوسائل الالكترونية

الوسائل الإلكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الالكترونية والتي تستطيع بواسطتها التواصل معها ومنها أجهزة الكمبيوتر الشخصية والمحمولة وغيرها من الأجهزة التي تمكنها من الاتصال بالشبكة العالمية أو الداخلية في البلد وبأسعار معقولة تتيح لمعظم الناس الحصول عليها. 3-2 توافر عدد لا بأس به من مزودي الخدمة بالانترنت: وشدد على أن تكون الأسعار معقولة قدر الإمكان من أجل فتح المجال لأكبر عدد ممكن من المواطنين للتفاعل مع الإدارة الالكترونية في أقل جهد واقصر وقت واقل كلفة ممكنة.

-التدريب وبناء القدرات :

وهو يشمل تدريب كافة الموظفين على طرق استعمال أجهزة الكمبيوتر وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات والبيانات وكافة المعلومات اللازمة للعمل على إدارة وتوجيه الإدارة الالكترونية بشكل سليم ويفضل أن يتم ذلك بواسطة معاهد أو مراكز تدريب متخصصة وتابعة للحكومة، ضف إلى هذا انه يجب نشر ثقافة استخدام الإدارة الالكترونية وطرق ووسائل استخدامها للمواطنين.

- وجود التشريعات والنصوص القانونية :

التي تسهل عمل الإدارة الالكترونية وتضفي عليها المشروعية والمصداقية وكافة النتائج القانونية المترتبة عليها[1]

- توفير الأمن الالكتروني والسرية الالكترونية

على مستوى عال لحماية المعلومات الوطنية والشخصية ولصون الأرشيف الالكتروني من أي عبث والتركيز على هذه النقطة لمالها من أهمية وخطورة على الأمن القومي والشخصي للدولة أو الأفراد.

بالإضافة إلى هذه العناصر يجب توفير بعض العناصر الفنية والتقنية التي تساعد على تبسيط وتسهيل استخدام الإدارة الالكترونية مع ثقافة جميع المواطنين.

المطلب الثالث : أهم التشريعات والنّصوص التنظيمية والمتعلقة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال في الجزائر

إن بناء مجتمع المعلومات يستلزم توافر مجموعة من التشريعات التي تنظم التطبيقات والتسيير الجيد لتوظيف امكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لذلك وجب اصدار نصوص قانونية وتنظيمية تتعلق بالجوانب التالية :

- الدفع الالكتروني.

- حماية المعطيات الشخصية والأمن المعلوماتي.

[1] محمد بن سعيد محمد العريشي، إمكانية تطبيق الإدارة الالكترونية في الإدارة العامة للتربوية والتعليم بالعاصمة المقدسة (بنين)، رسالة ماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط (غير منشورة ، جامعة أم القرى، كلية التربية قسم الإدارة التربوية والتخطيط المملكة العربية السعودية، 2008،ص 52.

– الأحكام الخاصة بتبادل المعلومات والبيانات

– مكافحة جرائم المعلوماتية

– حماية الملكية الفكرية

– الاعتراف بالحوية (التوثيق الالكتروني)

– التصديق الالكتروني

وهذا ما دفع بالدولة الجزائرية لمواكبة متطلبات عصر مجتمع المعلومات، من خلال استصدار النصوص القانونية اللازمة لضمان الناعم مع الظروف الجديدة التي فرضتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إذ سيحاول الباحث فيما يلي الاحاطة بأهم هذه القوانين والتنظيمات :

1. القانون رقم 12–05 المؤرخ في 18 صفر عام 1433هـ، الموافق 12 يناير سنة 2012 م، المتعلق بالإعلام، والذي يضبط مفاهيم وسائل الإعلام الإلكترونية في مواده (67 68 69 70 71 72) والمتمثلة اجمالاً في الصحافة الالكترونية وخدمة السمعي البصري عبر الأنترنت. [1]

– حيث يعرف في المادة (67) منه الصحافة الإلكترونية بمايلي : " بأنها كل خدمة اتصال مكتوب : الانترنت موجهة للجمهور أو فئة منه، وينشر بصفة مهنية من قبل شخص طبيعي أو معنوي يخضع للقانون الجزائري، ويتحكم في محتواها الافتتاحي". – أما خدمة السمعي

[1] قانون عضوي رقم 12-05 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 هـ الموافق 12 يناير سنة 2012 م المتعلق بالإعلام ، الجزائر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 02 ، السنة 49 ، الأحد 21 صفر 1433 هـ ، الموافق 15 يناير 2012 م ، ص 21 .

البصري عبر الانترنت فيعرفها في المادة (69) منه بمايلي : " بأنها كل خدمة اتصال سمعي بصري عبر الانترنت (واب تلفزيون واب – إذاعة موجهة للجمهور أو فئة منه، وتنتج وتبث بصفة مهنية من قبل شخص طبيعي أو معنوي يخضع للقانون الجزائري، ويتحكم في محتواها الافتتاحي"

2. قانون رقم 09-04 مؤرخ في 14 شعبان عام 1430هـ، الموافق 5 غشت سنة 2009م، يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، والذي يحدد في المادة (02) منه مفهوم الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال بأنها " جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات المحددة في قانون العقوبات وأي جريمة أخرى ترتكب أو يسهل ارتكابها عن طريق منظومة معلوماتية أو نظام للإتصالات الإلكترونية، حيث يهدف هذا القانون إلى وضع قواعد خاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والإتصال ومكافحتها.[1]

– حيث نص القانون 09-2004 في مادته الثالثة عشر على ضرورة انشاء هيئة وطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحته، وبعد ست سنوات من صدور هذا القانون تم استصدار مرسوم رئاسي يحدد تشكيلة وتنظيم وكيفيات.

3 –مرسوم رئاسي رقم 15–21 مؤرخ في 24 ذي الحجة عام 1436 هـ الموافق 8 أكتوبر سنة 2015م، يحدد تشكيلة وتنظيم وكيفيات سير الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال ومكافحتها[1].

4– قانون رقم 2000–2003 مؤرخ في 5 جمادي الأول عام 1421 هـ الموافق 5 عشت سنة 2000م، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد وبالمواصلات السلكية واللاسلكية[3]، حيث ينص هذا القانون في المادة الأولى منه على أنه يهدف إلى ما يلي:

– تطوير وتقديم خدمات البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ذات نوعية في ظروف موضوعية وشفافة وبدون تمييز إلى مناخ تنافسي مع ضمان المصلحة العامة.

– تحديد الشروط العامة للإستغلال في الميادين المتعلقة بالبريد وبالمواصلات السلكية واللاسلكية من طرف المتعاملين.

– تحديد إطار وكيفيات ضبط النشاطات ذات الصلة بالبريد وبالمواصلات السلكية واللاسلكية.

وللعلم أن هذا القانون قد تم بعدد من النصوص التطبيقية منها :

[1]قانون رقم 09-04 المؤرخ في 14 شعبان 1430 هـ ، الموافق 05 غشت 2009 م يتضمن القوانين الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجية الإعلام و الإتصال و موافقتها ، الجزائر : الجريدة الرسمية الجزائرية العد 47 سنة 46 ، الأحد 25 شعبان 1430 الموافق 16 غشت 2009 م ، ص 05 .

2 مرسوم رئاسي رقم 15 – 261 مؤرخ في 24 ذي حجة 1436 هـ الموافق 08 أوكتوبر 2015 ، يحدث تشكيلة و تنظيم وكيفية سيير الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجية الإعلام و الإتصال و مكافحتها / الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 53 ، السنة 52 ، الخميس 24 ذي الحجة 1436 الموافق 08 أوكتوبر 2015 ، ص 16 .

3 قانون رقم 2000-03 مؤرخ في 05 جمادى الأولى 1421 ه ،الموافق 05 غيشت سنة 2000 م ،يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد وبالموصلات السلكية واللاسلكية ، الجزائر :الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 48 السنة السابعة وثلاثون ،الأحد 06جمادى 1421 هـ المواق لا06 غيشت سنة 2000 م ،ص 03.

– المرسوم رقم 01–09 مؤرخ في 03 ماي 2001 يتضمن تعيين أعضاء سلطة ضبط البريد والاتصالات.

– المرسوم رقم 01–123 مؤرخ في 09 ماي 2001 متعلق بكيفية استغلال كل أنواع المشبكات السلكية واللاسلكية.

– المرسوم رقم 01–124 مؤرخ في 09 ماي 2001 يتعلق بتجديد اجراءات تطبيق المناقصات لمنح رخص الاستغلال في الاتصالات السلكية واللاسلكية.

– المرسوم رقم 01–417 مؤرخ في 20 ديسمبر 2001 ينعي على إجازة إنشاء واستغلال شبكات ، عمومية الإتصالات بما فيها اللاسلكية.

5– مرسوم تنفيذي رقم 2000–307 مؤرخ في 16 رجب عام 1421هـ الموافق 14 أكتوبر سنة 2000م، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 98–257 مؤرخ في 3 جمادي الأولى عام 1419 هـ، الموافق 25 غشت سنة 1998م، يضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات " أنترنت " واستغلالها)، حيث جاء في المادة الأولى منه ما يلي : يعدل هذا المرسوم أحكام المرسوم التنفيذي رقم 98–257 مؤرخ في 3 جمادي الأولى عام 1419 هـ، الموافق 25 غشت سنة 1998 يضبط شروط وكيفيات إقامة خدمات " أنترنت " واستغلالها.

6– قانون رقم 15–03 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436هـ، الموافق أول فبراير سنة 2015م، يتعلق بعصرنة العدالة [1] ، والذي يهدف إلى عصرنة قطاع العدالة من خلال :

[1] قانون رقم 15-03 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 هـ الموافق لـ 01 فبراير 2015 م ، يتعلق بعصرنة العدالة ، الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 06 ، السنة 52 ، 20 ربيع الثاني 1436 هـ الموافق 10 فبراير 2015 م ، ص 04 .

– وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل.

– إرسال الوثائق والمحررات القضائية بطريقة إلكترونية.

– استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية.

7– قانون رقم 15–04 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436هـ، الموافق أول فبراير سنة 2015م، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين [1]، حيث جاء في المادة الأولى منه أنه يهدف إلى تحديد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين.

8– قانون رقم 04–14 مؤرخ في 27 رمضان عام 1425هـ، الموافق 10 نوفمبر سنة 2004م، يعدل ويتمم الأمر رقم 66–155 المؤرخ 18 صفر عام 1386هـ، الموافق 8 يونيو سنة 1966م، والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية.[2]

المبحث الثاني: فعالية تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تحقيق التنمية المحلية

سوف يتم التعرض لتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل تحقيق التنمية وآثارها المترتبة على ذلك كما يلي:

تطبيق تكنولوجيا الإعلام والاتصال من أجل تحقيق التنمية المحلية حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فإن الدول والحكومات تسعى إلى تسخير وتطبيق تكنولوجيا الإعلام والاتصال من أجل التنمية عن طريق ما يلي :

[1] قانون 15-04 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 هـ الموافق 01 فبراير 2015 م ، يحدد القواعد العامة المتعلقة بتوقيع و التصديق الإلكترونيين ، المرجع السابق ، ص 06 .

[2] قانون رقم 04 -14 المؤرخ في 27 رمضان 1425 ه ، الموافق لـ 10 نوفمبر 2004 م ، يعدل و يتمم الرقم 66 – 155 المؤرخ في 18 صفر 1386 هـ الموزافق لـ 08 يونيو 1966 ، و المتضمن قانون الإجراءات الجزائية ، الجزائر ، الجريدة لارسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 77 ، السنة 41 ، الأربعاء 27 رمضان 1425 الموافق ل 10 نوفمبر2004 .

إقامة صلة وثيقة بين العلم والتكنولوجيا والابتكار واستراتيجيات التنمية المحلية، من خلال إيلاء مكانة بارزة في التخطيط الإنمائي الوطني، لبناء القدرات في مجالات تكنولوجيا الإعلام والاتصال والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ تشجيع ودعم الجهود المبذولة في مجالات العلم والتكنولوجيا والاتصال في سبيل تطوير الهياكل الأساسية والسياسات التي تدعم التوسع العالمي للهياكل الأساسية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومنتجاتها وخدماتها، بما في ذلك إتاحة حصول جميع فئات المجتمع على استخدام الأنترانت على أوسع نطاق، وتحفيز مساعي أصحاب المصلحة المتعددين المبذولة لجلب 1.5 بليون مستعمل جديد للأنترنت بحلول عام 2020، والسعي إلى تحسين القدرة على تحمل تكاليف هذه المنتجات والخدمات؛ إجراء بحوث منهجية، تتناول الاتجاهات الجديدة في العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا الإعلام والاتصال وتأثيرها على التنمية، ولاسيما في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ التعاون مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، من أجل الأخذ بتكنولوجيا الإعلام والاتصالات في جميع القطاعات وتحسين الاستدامة البيئية وتشجيع إنشاء مرافق مناسبة لإعادة تدوير النفايات الإلكترونية والتخلص منها.

دعم سياسات البلدان النامية وأنشطتها في ميداني الاتصال والتكنولوجيا من خلال التعاون القائم بين بلدان الشمال والجنوب، عن طريق تشجيع المساعدات المالية والتقنية وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وفق أحكام وقوانين متفق عليها وبرامج وإقامة دورات التدريب التقني زيادة الدعم الوطني لأنشطة البحث والتطوير في مجال الزراعة، ودعم الاستثمارات في

الهياكل الأساسية وخدمات الإرشاد والابتكارات التسويقية والتنظيمية والاجتماعية لتحسين الأمن الغذائي؛ كفالة شمولية للتكنولوجيا، ودعم السياسات التي تزيد الإدماج المالي وتعميق مصادر التمويل والاستثمارات المباشرة الموجهة نحو الابتكارات التي تتناول أهداف التنمية المستدامة.

المطلب الاول: الآثار المترتبة عن تكنولوجيا الإعلام والاتصال على صعيد التنمية المحلية

الآثار الإيجابية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال على صعيد التنمية المحلية:

إن ما حدث من تطور سريع في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصالات يعتبر عاملا مهما في التنافس بين الحضارات في الوقت الحالي، وان استخدام تكنولوجيا الإعلام في عملية التنمية أحدث العديد من الآثار الإيجابية على الحياة البشرية وخاصة في القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمات، وأدى إلى نمو هذه القطاعات بصورة كبيرة، كما سمح بزيادة كفاءتها وأحدث ثورة في مجال التعليم وحقق النجاحات الكبيرة في مجال البحث العلمي، وكذلك في زيادة معدل القراءة وتطور المجال الثقافي وتحقيق الربح المادي من خلال شبكة الانترنت، وأدى إلى الاستخدام الأكبر للتكنولوجيا بالمستشفيات وبالمختبرات الطبية، مما حقق نتائج حقيقية أسهمت في اكتشاف الأعراض ومعالجتها، وساعدت أصحاب الاحتياجات الخاصة من الاندماج في المجتمع، وسهلت على أفراد المجتمع من اختيار ممثلهم وبصورة أسرع وأدق.

يرى علماء الاجتماع أن التطور السريع في تقنيات المعلومات والاتصالات عامل هام جدا في تحديد أسس [1] التفوق في التنافس القائم بين الحضارات، ولعل استخدام تكنولوجيا الإعلام في مجال التنمية قد خلف وراءه آثارا إيجابية ملموسة بفعل ما أحدثه من تغير عد ثورة بالمعنى الحقيقي على النشاط الإنساني وشتى القطاعات الإنتاج الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات وتوفرت آلية تقصي وتتبع سبل المعلومات المتدفق اللازم لتطوير ونماء هذه القطاعات عوضا عن إرادتها. وأتاح الحاسوب تجنب هدر زيادة الكفاءة.

وتلاشت خاصة في الصناعة المعتمدة على الروبوت مشكلات روتين العمل وملل التكرار، وتحققت سرعة الأداء وكفاءته في كل ما يتاح معالجته بالحاسوب بدل اليد البشرية والوسائل الميكانيكية، وأحدثت في مجال التعليم ثورة حقيقية من حيث المحتوى والأداء وتحققت الفتوحات الرائدة في مجال البحث العلمي وزاد استخدام تكنولوجيا المعلومات في المستشفيات والمختبرات الطبية بصورة واسعة مما حقق دقة النتائج وسرعتها. كما مكن من دمج فئات معينة كانت تعاني من صعوبة الاندماج في المجتمع كالمعاقين والمكفوفين كما مكنت من مشاركة أفراد المجتمع في اختيار ممثليهم.[2]

– مساعدة الشركات على تحقيق قدر كبير من المرونة الإنتاجية و التقليل من النفقات مع تقديم طرق جديدة و هياكل تنظيمية جديدة لتصميم المنظمات.

[1] د أسماء عبد المتعال أحمد محمد نور ،" الآثار السلبية لتكنولوجيا المعلومات على النمو المعرفي والقيمي لليافعين" ، ص 18 .
[2] أسماء عبد المتعال أحمد محمد نور ، المرجع السابق ، ص 44 .

-التقليل من الإتصالات الشخصية المباشرة لوجود شبكة إتصال وسيطة بين الشركات، وهذا ما يساهم في تخفيض تكاليف التنقل و الإقامة.

-تحقيق تكامل عالمي لأسواق رأس المال من خلال وضع ترتيبات و إجراءات أكثر مرونة لضمان حركة رأس المال على المستوى العالمي.

-زيادة الاختراعات و التجربة من الإنتاجية و التي تؤدي إلى تخفيض التكاليف و الأسعار و زيادة المنتوجات الامنية و بالتالي ارتفاع الاستهلاك .

-تطبيق التجارة الإلكترونية التي تشمل تبادل أشياء ذات قيمة بين طرفية أو اكثر من خلال وسائل إلكترونية غاليا م اتكون الأنترنيت مما يحقق الميزة التنافسية، وتحسين مستوى الخدمة المقدمة للعملاء وتحسين العلاقات مع الموردين.

-تنمية قدرات الأفراد من خلال إكتساب المعلومات الهادفة و اخذ قرارات أحسن.

المطلب الثاني : الآثار السلبية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال على صعيد التنمية المحلية:

- الشعور بالإحباط النفسي للأفراد وعامة المجتمع، فهذا الأمر الذي يدفع الأفراد إلى الإعراض واللامبالاة وعدم التجربة والبحث والاطلاع على وسائل بديلة؛ وذلك بسبب الإعلام المتحيز الذي لا يعتمد على حقائق ويدعو إلى مذهب سياسي بالتلفيق والتزوير، حتى لو أظهر بعض الحقائق سيُنظر إليها بعين الريبة والحذر والشك.

– الإعلام القاصر الذي يعتمد على الحقيقة ويتجاهل أساليب التأثير على الجمهور فلا يمكن أن تصل له الحقائق بطريقة بنائية مناسبة، وبالتالي تتفشى الجريمة والعدوان خاصة إذا كان الإعلام متحررًا من القيم الأخلاقية والتعاليم الدينية.[1]

تكسر العلاقات الاجتماعية ويتجه أفراد المجتمع نحو الذاتية، وتعمل وسائل التكنولوجيا على الحد من التفكير، وكذلك الأمراض الناتجة عن استخدام الآلات الحاسبة وتقطيع العلاقات الاجتماعية والأسرية وانشغال أفراد العائلة وإعلاء لقيم الأنانية وحب الذات على حساب قيم التضامن والتفاعل الاجتماعي عن بعضهم، والخمول العقلي الناتج عن استخدامها والإشعاعات الصادرة منها، وهذا على حساب التضامن والتفاعل، لا يمكن لأنها الوظائف التقليدية التي كاد ينتج عنها بطالة مقنعة وإحلال الخيرات الفنية والمهارات.

إذا كانت تكنولوجيا الإعلام بصيغتها سمة هذا عصر أوجدت الكثير من النتائج الإيجابية على صعيد حياة الإسكانية بصفة عامة وتحريك عملية التنمية حو التقدم خاصة فإنها لم تخل من إفرازات سلبية رتقت حقيقة إلى مشكلات اقتصادية واجتماعية

سياسية وقانونية وأخلاقية نذكر منها:

– إنهاء الوظائف التقليدية وإحلال الخبرات فنية والمهارة بدلا عنها مما ينتج عنه بطالة مقنعة.

– غروب شمس الصناعات التقليدية.

[1] علي عبد الفتاح، وسائل الإعلام على المجتمع PDF ، الإعلام والمجتمع، صفحة 36. بتصرّف.

– الاتجاه نحو الذاتية وكسر العلاقات الاجتماعية مما يخلف مجتمعا بلا روابط

– تهديد الخصوصية.

– اختراق الأنظمة وتهديد سرية المشروعات.

– إعلاء قيم الأنانية وحب الذات على حساب قيم التضامن والتفاعل الاجتماعي وكما عبر عنها "تومك "فوسر" ثقافة التقنية العالية تعلي الأنا أولا على الصالح العام.[1]

[1]. د - سمير محمد حسين : بحوث الإعلام ، دراسات في مناهج البحث العلمي ، عالم الكتب (القاهرة 1999

خلاصة الفصل :

أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي سمة العصر والتي تنتقل فيها المعلومات بسرعة البرق ، فالأحداث تتسارع والأفكار تتطور في زمن قياسي يصعب معها حضر ما توصلت إليه هذه التكنولوجيا، ليحسد، تطور هذا العلم خلاصة التطور الإنساني في مختلف ميادين الحياة وليسهم في تسهيل حياة الإنسان وتسخير كل الإمكانات عابرا القارات ومتجاوزا الحدود ويرى العلماء أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعد أهم انجاز تكنولوجي تحقق حيث استطاع الإنسان أن يلغي المسافات ويختصر الزمن فتحول العالم على اثر ذلك إلى قرية صغيرة، إذن لقد غزت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كل نواحي الحياة بشتى دول العالم وأصبح الاقتصاد الرقمي سمة العصر في هذه الدول، ورغم ما أفرزته هذه التكنولوجيا من أثار ايجابية فانه أيضا كان لها الفضل في ظهور آثار سلبية مست الكثير من الأصعدة.

خاتمة

أدت التطورات المتلاحقة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى توجه المنظمات الحكومية على اختلافها، إلى دمج استخدام هذه التكنولوجيا في استراتيجياتها التنظيمية وفي تدعيم تفاعلها مع جمهورها، ويأتي في مقدمة الوسائط التي توفرها هذه التكنولوجيا الحديثة الموقع الإلكتروني، والبريد الالكتروني، ومواقع التواصل الاجتماعي، والتي تعتبر من أهم الوسائل التي تعتمد عليها هذه المنظمات في تحقيق أهدافها التنظيمية، لما لهذه الوسائط الالكترونية من خصائص تمكن مستخدميها من التواصل بصورة سريعة وآنية.

حاولت الدول النامية من هذا المنطلق إدماج استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في عمل منظماتها العمومية، فكانت بذلك تجارب مختلفة ومتفاوتة، نظراً لاختلاف مقومات تلك الدول السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فكانت هذه الدراسة محاولة لتناول هذا الموضوع في تطبيقات دولة الجزائر وتونس، للوقوف على واقع ادماج هذه التكنولوجيا في استخدامات مختلف المنظمات العمومية عموماً وفي الإدارة المحلية على وجه الخصوص، حيث ركزت الدراسة تحديداً على دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رفع كفاءة التنمية المحلية، فكانت إشكالية الدراسة حول مدى مساهمة توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال، في كفاءة التنمية المحلية، حيث حاول الباحث دراسة مسألة تأثير توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال على أداء الموظفين في الإدارة المحلية من جهة، وتفعيل المشاركة المجتمعية السياسية من جهة ثانية من خلال دراسة ميدانية في كل من الجزائر وتونس لقياس أثر

توظيف تكنولوجيا الآعلام والاتصال في تحسين كفاءة التنمية المحلية، حيث توصلت الدراسة في مجملها إلى النتائج التالية، والتي حققت صدق جميع فرضياتها :

– أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال هي تلك التكنولوجيا التي تستخدم الحاسبات والاتصالات بسرعة عالية وكفاءة لإنتاج شيء مفيد من أجل التطوير، والتي تعتمد فيها على الإلكترونيات الدقيقة والاتصالات والألياف الضوئية والبرمجيات وشبكات المعلومات والأقمار الصناعية .

– أن التطور السريع للتكنولوجيا الذي سمح بالدخول للشبكات العالمية وبسرعة فائقة وتدفق عالي مكن من الاستخدام الكبير لخدمات السمعي البصري التي أصبحت ذات أهمية كبيرة في مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

– إن ظهور الانترنت وخصوصاً الواب كوسائط شاملة، ونجاح المدونات وشبكات التواصل الاجتماعي وغيرها أعطت لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بعداً مجتمعياً.

أهم ما يميز تكنولوجيا المعلومات والاتصال هو تطوير المعرفة وتقوية فرص تكوين المستخدمين من أجل الشمولية والتحكم في عملية الإنتاج.

– تلعب تكنولوجيا الإعلام والاتصال دوراً رئيسياً في القدرة التنافسية للمنظمات وكذلك في كفاءة الادارة العامة والخدمات العمومية.

– إن تكنولوجيا الإعلام والاتصال قادرة على تغيير الصورة السلبية التي تشكلت لدى المواطنين تجاه حكوماتهم.

– إن تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية كوسيلة لتحسين الأداء الحكومي لخدمات الأفراد، عزز من بناء الثقة بين المواطنين وحكوماتهم.

– تساعد تكنولوجيا الآعلام والاتصال الإدارات الحكومية على ترشيد الجهود والنفقات.

– يعتبر أسلوب الإدارة الإلكترونية فرصة مميزة للأنظمة السياسية والمواطنين على حد سواء، لتحسين مستوى المشاركة الشعبية في القرار الحكومي.

– يتطلب التحول إلى الحكومة الإلكترونية إعادة هندسة نظم وإجراءات العمل بما يتناسب مع النظم الإلكترونية في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال أضحى البعد المشاركاتي سمة العصر في الفعل السياسي.

– ساهمت تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تكريس دور المواطن كأحد فواعل العملية التنموية المجتمعية في التنمية المحلية والفضاء المجتمعي السياسي.

قائمة المراجع والمصادر

الكتب :

1- فيصل دليو، **التكنولوجيا الجديد للإعلام والاتصال**، الطبعة الأولى، دار الثقافة، عمان، 2010.

2- غسان قاسم اللامي، **إدارة التكنولوجيا** (مفاهيم ومداخيل التقنيات والتطبيقات العلمية)، الطبعة الأولى، دار المناهج ، عمان، 2006.

3- محمود علم الدين، **تكنولوجيا المعلومات والصناعة والاتصال الجماهيري**، دار العربي للنشر والتوزيع بدون دار النشر.

4- الدليمي عبد الرزاق، **المدخل إلى وسائل الإعلام والاتصال**، دار الثقافة، عمان، 2011.

5- احمد مصطفى خاطر، "**التنمية الاجتماعية**"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.

6- المصلوة مزهر شعبان العاني شوقي ناجي، **السلبيات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، الاتصالية الراء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008.

7- محمد الهادي، **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**، دار الشروق، القاهرة، 1998.

8- عبد الحافظ سلامة، **الاتصال وتكنولوجيا التعليم** ، جامعة الرياض، دار النشر، عمان.

9- حسن عماد مكاوي، **تكنولوجيا الاتصال في عصر المعلومات**، ط2، القاهرة، دار المصرية اللبنانية، 1997

10- حسين حمدي الطوبجي ، **وسائل الاتصال والتكنولوجيا في التعليم** ، جامعة انديانا ، كلية الآدب ، دار العلم ، الكويت .

11- شيحا إبراهيم عبد العزيز، **أصول الإدارة العامة**، دار المعارف للنشر، مصر، 2004.

12- عبد العزيز محمد الحر، " **التربية والتنمية والنهضة**"، شركة المطبوعات والتوزيع والنشر، بيروت لبنان ، 2003.

13- عبد القادر محمد عبد القادر، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

14- عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية للنشر، مصر، 1999م.

15- محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، " **التنمية الاقتصادية**" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2001.

16- عاطف السيد ، "**العولمة في ميزان الفكر**" ، (دراسة تحليلية) مطبعة الانتصار، مصر، 2001.

17- عامر إبراهيم قديلجي عبد الستار العلي، غسان العمري، **المدخل إلى إدارة المعرفة**، عمان، دار المسيرة للنشر والطباعة، 2006 .

18- عبد الحافظ محمد سلامة، **وسائل الاتصال والتكنولوجيا في التعليم**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان والطبعة الثانية، 1998.

19- إبراهيم عبد الرحمان رجب ، "**مفاهيم ونماذج تنمية المجتمع المحلي المعاصرة** "، مؤسسة الشرق الأدنى، القاهرة، 1998.

20- بسام بن عزيز الحمادي و وليد بن سليمان الحميضي ، **الحكومة الإلكترونية : " الواقع والمعوقات وسبل التطبيق بدول مجلس التعاون الخليجي العربي**" الندوة الدورية العاشرة ، معهد الإدارة العامة ، الرياض ، مارس ، 2004.

21- بن أحمد السديري، **مفاتيح النجاح في تطبيق الحكومة الإلكترونية** : أسئلة وأجوبة قبل التطبيق المؤتمر الوطني السابع عشر للحاسب الآلي، جامعة الملك عبد العزيز، آفريل 2004 .

22- فؤاد عبد المنعم البكري، "**التنمية السياحية في مصر والعالم العربي**"، نشر وطباعة عالم الكتب، مصر، 2004.

- محمد محمود شهاب ، "**النمو المسئول للألفية الجديدة**" ، مركز الأهرام للطباعة والترجمة ، والنشر ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة، 2006.

23- مدحت القرشي ، "لتنمية **الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات** ، دار وائل للنشر، عمان الأردن،ط1، 2007.

24- نجم عبود نجم، **الإدارة الالكترونية الإستراتيجية، الوظائف المشكلات**، الرياض، دار المريخ للنشر، 2004.

25- محمد بلقاسم حسن بهلول، "**الاستثمار واشكالية التوازن الجهوي**، "المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1990م.

26- جيهان احمد ريشتي، **الأسس العلمية لنظرية الاعلام** ,القاهرة دار الفكر العربي 1978,

27- صلاح الدين عبد الوهاب، **التنمية السياحية**، مطبعة الزهوان، القاهرة ,1991.

28- عبد الفتاح بيومي حجازي، **الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح** ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، .2008

29- عبد القادر محمد عبد القادر ،" **اتجاهات حديثة في التنمية**" ، الدار الجامعية ، مصر، .1999

30- عدلي عليا بوطاحون، **إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000.

- علي السلمي، **خواطر في الإدارة المعاصرة**، القاهرة، دار غريب للنشر، 2001 .

31- د . سمير محمد حسين، **بحوث الإعلام، دراسات في مناهج البحث العلمي**، عالم الكتب (القاهرة 1999).

32- محمود الفطافطة، **علاقة الاعلام الجديد بحرية الراي والتعبير**، في فلسطين نموذجا المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية.

- محمود القنوة، **الحكومة الالكترونية والإدارة المعاصرة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى .2010

33- ميشال تودار، ترجمة محمود حسن حسني ،محمد حامد محمود، " **التنمية الاقتصادية**"، دار المريخ للنشر، 2006.

34- علي عبد الفتاح، **وسائل الإعلام على المجتمع** ، الإعلام والمجتمع.

الاطروحات و المذكرات:

1- نوفيل حديد، **تكنولوجيا وتأهيل المؤسسة لاندماج في الاقتصاد العالمي**، أطروحة دكتوراه الدولة، (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

2- عبد البارئ، إبراهيم درة، **تكنولوجيا الأداء البشري في المنظمات**، الأسس النظرية ودلالتها في البيئة العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003.

3- مراد رايس، **تأثير تكنولوجيا المعلومات على الموارد البشرية في المؤسسة**، الجزائر، مذكرة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، قسم علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، 2006.

4- اسعلي عادل ، الاعلام المالي المؤسسة الاقتصادية قياس وتقيهم ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير بجامعة بسكرة ، الجزائر، 2002.

5- محمد بن سعيد محمد العريشي، إمكانية تطبيق الإدارة الالكترونية في الإدارة العامة للتربوية والتعليم بالعاصمة المقدسة (بنين)، رسالة ماجستير في الإدارة التربوية والتخطيط (غير منشورة ، جامعة أم القرى، كلية التربية قسم الإدارة التربوية والتخطيط المملكة العربية السعودية، 2008.

6- المجندين عبر دراسة استراتيجية التنوع في الحسين الاداء المؤسسة ، رسالة ماجستير علوم اقتصادية وعلم التسيير، جامعة بسكرة.

7- الدمية تعليم، **أداء العاملين في إدارة الموارد البشرية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة باتنة، 2008.

المجلات :

1- مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 9، العدد 2، الوادي.

2- نبار ربيحة، **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، مجلد 9، العدد 4 ، جامعة الوادي.

الملتقيات :

1- يرقى حسين ، جوال محمد السعيد ، **تجربة بلدية مسقط في تطبيق الإدارة المحلية الإلكترونية والدروس المستفادة منها** "، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول : تسيير الجماعات المحلية، لجامعة سعد دحلب ،البليدة ، يومي 17 و 18 ماي 2010م .

2- بن داودية و هيبة ، **واقع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال**، مداخل مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين مزايا تنافسية للبلدان العربية ، جامعة شلف ، الجزائر .

3- جواد فؤاد ،" **تحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر** : واقع وتحديات" مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي التنمية المستدامة بين متطلبات الحكم الراشد و خصوصية الجزائر ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006.

4- عجيلة محمد، بن نوي مصطفى،" مداخلة بعنوان: "تسيير الجماعات المحلية الواقع و التحديات"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقي الدولي المنعقد ، بجامعة سعد حلب البليدة حول تسير الجماعات المحلية ، يومي 17 و 18 ماي 2010

5- وائل محمد يوسف، **دور البلدية الإلكترونية في تنمية المدينة**، "تجربة مدينة الإسكندرية"، مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي التاسع ، جامعة الأزهر ، أفريل2007.

القوانين والمراسيم :

1¯ قانون عضوي رقم 12-05 مؤرخ في 18 صفر عام 1433 هـ الموافق 12 يناير سنة 2012 م المتعلق بالإعلام ، الجزائر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 02 ، السنة 49 ، الأحد 21 صفر 1433 هـ ، الموافق 15 يناير 2012 م.

2- قانون رقم 15-03 المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 هـ الموافق لـ 01 فبراير 2015 م، يتعلق بعصرنة العدالة، الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، السنة52، 20 ربيع الثاني 1436 هـ الموافق 10 فبراير 2015 م.

3- قانون رقم 04 -14 المؤرخ في 27 رمضان 1425 هـ، الموافق لـ 10 نوفمبر 2004 م، يعدل ويتمم الرقم 66 – 155 المؤرخ في 18 صفر 1386 هـ الموزافق لـ 08 يونيو 1966، والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجزائر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، السنة 41، الأربعاء 27 رمضان 1425 الموافق ل 10 نوفمبر 2004 .

4- قانون رقم 09-04 المؤرخ في 14 شعبان 1430 هـ ، الموافق 05 غشت 2009 م يتضمن القوانين الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والإتصال وموافقتها، الجزائر : الجريدة الرسمية الجزائرية العد 47 سنة 46 ، الأحد 25 شعبان 1430 الموافق 16 غشت 2009 م .

5- قانون رقم 2000-03 مؤرخ في 05 جمادى الأولى 1421 هـ ، الموافق 05 غيشت سنة 2000 م، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالبريد وبالموصلات السلكية واللاسلكية، الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48 السنة السابعة وثلاثون، الأحد 06 جمادى 1421 هـ المواق لا06 غيشت سنة 2000 م 03.

6- مرسوم رئاسي رقم 15 – 261 مؤرخ في 24 ذي حجة 1436 هـ الموافق 08 أكتوبر 2015 ، يحدث تشكيلة و تنظيم وكيفية سير الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجية الإعلام و الاتصال و مكافحتها / الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية العدد 53 ، السنة 52 ، الخميس 24 ذي الحجة 1436 الموافق 08 أكتوبر 2015.

المواقع الالكترونية

1-https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=38799

https://www.starshams.com/2022/12/communication1.html

www.Abahe.co.uk

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1-Jacque Brasseul, introduction à l'économie du développement, Ammond colin édition, paris,1993.

2-Collectif, Recherche Economique et Sociales, (économie de développement) Doc Française; paris 1997

3- académie durable , développement, responsable, gestion, paul (f), Smts, 2003 brxelles, Belgique, de royal

الفهـــــرس

إهداء

شكر وتقدير

مقدمة..... 01

الفصل الأول : الاطار النظري والمفاهيمي لتكنولوجيا الإعلام والإتصال والتنمية المحلية

تمهيد 10

المبحث الأول : مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال 11

المطلب الأول : تعريف التكنولوجيا الإعلام الاتصال 12

المطلب الثاني : تعريف الإعلام و الاتصال..... 18

المطلب الثالث :التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال..... 27

المبحث الثاني : مفهوم التنمية المحلية 30

المطلب الأول : مفاهيم الاساسية المرتبطة بالتنمية المحلية 31

المطلب الثاني: أبعاد التنمية..... 33

المطلب الثالث : أنواع التنمية المحلية و أهدافها..... 48

خلاصة الفصل..... 60

الفصل الثاني : تكنولوجيا الإعلام والاتصال كآلية لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الأول : دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الأداء المتميز للمؤسسة..... 62

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتحسين أداء المؤسسة..... 62

المطلب الثاني : تأثير تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات الإدارية..... 66

المطلب الثالث: أهم التشريعات والنصوص التنظيمية والمتعلقة بتكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجزائر. 76

المبحث الثاني: فعالية تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تحقيق التنمية المحلية..... 81

المطلب الاول الآثار المترتبة عن تكنولوجيا الإعلام والاتصال على صعيد التنمية المحلية..... 83

المطلب الثاني الآثار السلبية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال على صعيد التنمية المحلية..... 85

خلاصة الفصل..... 88

خاتمة..... 90

قائمة المراجع والمصادر

الفهرس

مـلخص مذكرة الماستر

ومن هنا نستخلص في هذا الموضوع ان دور الإعلام والاتصال في التنمية المحلية من ناحية والتنمية المحلية من ناحية ثانية، والدور الذي يلعبه الإعلام والاتصال في احداث التنمية على المستوى المحلي، وذلك من خلال تسليط الضوء على واقع التنمية على المستوى المحلي، وتبيان مختلف النقائص والعوائق التي تحول دون تحقيق تنمية محلية حقيقة، من خلال مختلف وسائط الإعلام والاتصال الحديثة والتقليدية، لا سيما وسائل الإعلام والاتصال المحلية، والتي تملك صورة واضحة ومعطيات ومعلومات كافية لتسليط الضوء على مختلف مشاكل التنمية المحلية، واقتراح الحلول الكفيلة بالقضاء على هذه المعوقات، وتحقيق تنمية محلية فعالة ومستدامة.

الكلمات المفتاحية:

1/تكنولوجيا الإعلام و الإتصال 2/.الإعلام3/والاتصال4/التنمية المحلية

Abstract of The master thesis

Hence, we conclude in this topic that the role of media and communication in local development on the one hand, and local development on the other hand, and the role played by media and communication in bringing about development at the local level, by shedding light on the reality of development at the local level, and showing the various shortcomings and obstacles that It prevents real local development from being achieved through various modern and traditional media and communication, especially local media and communication, which have a clear picture and sufficient data and information to shed light on the various problems of local development, and propose solutions to eliminate these obstacles and achieve effective local development. and sustainable.

key words:

/1Technology 2/ Media 3/ Communication 4/ Local Development